مجلة

سُبل

11 عاما على

25 يناير

الربيع لم ينتهِ؟

عدد خاص

مجلة دورية تصدر
عن مؤسسة رواق

SUBULMAGAZINE.COM

العدد 6
يناير 2022

المحتوى

رئيس التحرير محمد عباس

04 هكذا أرى ثورة يناير بعد أحد عشر عامًا
حوار خاص مع الدكتور خالد فهمي

30 الثورة والاجتماع البشري: مقارنة بين الربيع العربي والربيع الأوروبي
شروق أمين

36 تطور أدوات المجتمع أمام السلطة: التراكمات الخفية والمفاجآت الكبرى
شادي إبراهيم

42 الربيع العربي بين الداخل والخارج: قراءة في السياقات والأسباب
دعاء عويضة

49 ميدان التحرير: عن الفعل الثوري والذخائر السياسية
عبد الرحمن حسام

55 دور جهاز الدولة المصرية في إفشال ثورة يناير
عبد الرحمن عادل

20 هل أندم على الثورة؟
عمار فايد

قراءة في ثورة يناير وما بعدها
أحمد مولانا
24

عدد خاص: ثـورة يـنايـر... 2011-2022

نعم.. مرت إحدى عشر سنة لكن قلوب أهل الربيع العربي ما زالت معلّقة في بدايات العقد المنصرم. ما زالت الأفئدة تحن لميدان التحرير ولتكاتف الثوار على هتاف «الشعب يريد إسقاط النظام». غير أن النظام لم يسقط، بل وتبدل الحال إلى أبشع مما كان عليه بكثير. وكيف لا، وأهل التحرير يقبع أكثرهم اليوم في سجون غير آدمية، إن لم يكونوا قد قُتِلوا بالفعل. ومن تبقى ففيهم من يلملم الجراح، ومن ينافح قدر المستطاع، ومن يسائل إمكانية التغيير.

في عددنا الخاص عن الثورة، يشاطر بعض الكتّاب المتميزين أفكارهم وخواطرهم مع رحمهم الثوري عن بعض الأسئلة التي تشغل خواطرهم، لعل في ذلك تعميقًا للفهم، أو قدحًا للذهن، أو بعثًا للأمل، أو تهوينًا على الذات.

يتناول هذا العدد العديد من الأسئلة الهامة حول الثورات العربية، منها:

١- ما هي الأسباب الهيكلية العميقة التي أدت إلى وقوع الثورات في العالم العربي؟

٢- هل انتهت الحالة الثورية أم من الوارد تكرارها، ولماذا؟

٣- في حالة عدم انتهاءها؛ كيف يمكن تفادي الأخطاء التي وقعت فيها الموجتين الأولى والثانية؟

ومع انطلاق عامنا الثاني، فإن مجلتنا اقتحمت عالم الحوارات، لتقدم حوارًا مع أحد أعلام مصر الأكاديميين -أ.د. خالد فهمي، المؤرخ المعروف والأستاذ في جامعة كامبريدج- الذي أتحفنا بترحيبه وتواضعه، وأفادنا بعلمه وأفكاره.

نأمل أن يستفيد القارئ من حوارات ومقالات العدد، آملين أن يزهر ربيعنا مرة أخرى.

هكـــذا أرى ثـورة يناير بعـــد أحد عشر عامًا

حـــــوار خـــاص مع الدكتور خالد فهمي

أجرى الحوار

شادي إبراهيم ومحمد عباس

محمد عباس

شادي إبراهيم

في الذكرى الحادية عشر لثورة يناير اخترنا في مجلة سُبل أن نجري حوارنا الأول وذلك في إطار سعينا لإضافة قناة تواصل بين المفكرين والأكاديميين المرموقين وقرائنا الأعزاء. لحسن الحظ فقد جاء الحوار مع أحد أبناء ثورة يناير الذين عاشوا أحداثها عن قرب، وهو أيضًا مؤرخ وباحث تركزت أعماله على الدولة والمجتمع في مصر بدءًا من القرن التاسع عشر، كما أنه صاحب كتاب «كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة». خالد فهمي، درس الاقتصاد والعلوم السياسية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة قبل أن يحصل على الدكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة أوكسفورد، بعدها انتقل للولايات المتحدة حيث حظي بفرصة التدريس في جامعتي برنستون ونيويورك. عاد للقاهرة حيث عمل أستاذًا للتاريخ بالجامعة الأمريكية قبل أن يتم اختياره رئيسًا للجنة الرسمية لتوثيق أحداث ثورة يناير وهي اللجنة التي حلت نفسها بعد ذلك. فهمي يقيم اليوم في المملكة المتحدة حيث يعمل أستاذًا للدراسات العربية الحديثة بجامعة كامبريدج وفاز كتابه الأخير بعنوان «السعي للعدالة: القانون والطب الشرعي في مصر الحديثة» بجائزة أفضل كتاب لعام ٢٠٢٠ من جمعية التاريخ الاجتماعي في بريطانيا.

وإلى نص الحوار:

في ذكرى الثورة الحادية عشر، كيف تابعتم الثــورة حين حدوثها، وكيف تطورت مشاعركم تجاه الثورة على مدار السنين؟

بدايةً، كنت مقيمًا في الولايات المتحدة الأمريكية أُدَّرسْ في نيويورك، وعدت إلى مصر في ٢٠١٠، حيث عُرضت عليّ وظيفة جيدة في الجامعة الأمريكية وقتها، لكني قبل ذلك كنت متابعاً للحالة في مصر عن كثب وأعود إلى مصر بانتظام. وكنت أشعر - وكذلك كان يقول لي أصدقائي- أن هناك أمراً ما يحدث. طبعًا لم أكن أظن أن الحدث سيكون بهذا الحجم وهذا الشكل فقد كنت متابعًا للحالة السياسية لكن كنت متابعًا أكثر للحالة الأدبية والفنية وفرق موسيقى وسط البلد والحراك الشبابي، وأظن أنني اشتركت في الفيس بوك تقريبا سنة ٢٠٠٨، وهذا المجال أو الخطاب المنتشر جعلني أعتقد أن هناك شيئاً جديداً يحدث.

يحضرني الآن أني أجريت حديثاً قبل الثورة مع محمد شعير في أخبار الأدب وقد وضع للحوار بيننا عنوانًا «ثمة شيء يحدث في مصر الآن[1]» وهذا كان من واقع ما دار بيننا من حديث وما قلته بأنني أشعر بأن شيئاً ما يحدث لكن ذلك لم يمنعني من الاندهاش جدًا من حجم الحدث والمظاهرات بهذا الشكل حتى في أول ليلة وقد كنت في التحرير يومها.

أتذكر أيضا قبلها بأسبوعين وتحديدا قبل أحداث كنيسة القديسين كانت هناك دعوة لمظاهرة وتحدثت إلى أختي حينها -وقد كانت تشارك من قبلي- عما تظنه سيحدث، قالت: عدد قليل سيحضر ربما خمسة أو ستة أشخاص وقد كان فعلا، لأن اليوم كان عاصفًا واستجاب عدد قليل لهذه الدعوة الأولى، فلما كانت الدعوة الثانية وهي دعوة مظاهرات ٢٥ يناير كنت أظنها ستكون على نفس المستوى لكنني ذُهلت من حجم المشاركة في التحرير ثم كان يوم ٢٨ يناير والذي شاهدته من بعد صلاة الجمعة حتى مساء اليوم.

وهذه كانت أول ملاحظة لي، أنني لست وحيدًا، أنا وأصدقائي أو أنا وأختي؛ هذه الفئة الصغيرة، فهناك جموع وقطاعات أخرى شاركت خاصة يوم ٢٨ يناير حيث شاهدت أو سمعت بعد ذلك عن الناس الذين نزلوا من مناطق شعبية مثل ناهيا والمرج؛ فكان هذا شاهداً على أن الموضوع أكبر مما أتوقع.

وعلى طول المليونيات في الشهور اللاحقة والحراك الذي استمر سنتين كنت أشعر -وأنا الذي أعتبر نفسي متخصصًا في تاريخ مصر وقارئاً ومطلعاً- أن الحدث أكبر مني، وكثيرًا ما كنت أشعر أن

1 -نُشر في جريدة أخبار الأدب، بتاريخ 30 أكتوبر 2010. للاطلاع على نسخة من الحوار https://bit.ly/3npt3yt

دوري هو محاولة الفهم والتلقي وليس التنظير أو استباق الأحداث أو الاعتقاد بأن النظريات والمعلومات التي أعرفها سابقًا لديها القدرة على تحليل الوضع، فالأمر كان يتطلب مراجعة هذه الأفكار، ولذلك كانت مقالتي التي أكتبها في أخبار الأدب أو الشروق محاولة لذلك؛ بمعني أنني أحتاج أن أشتبك ليس فقط مع الأحداث ولكن مع الأفكار المسبقة أيضًا مما يؤدي لخلخلة القناعات وإعادة التفكير.

لقد كنت أرى طوال الوقت أن الأحداث تسبقني وأنها متسارعة وحجمها كبير والأسئلة المطروحة كبيرة جدًا ومكبوتة بسبب حالة الموات السياسي التي كنا نعيشها، لأنها كان يجب أن تُطرح من قبل وهذه الأسئلة هي التي نتداولها حتى الآن مثل: دور الجيش، دور الدين، ما هي الدولة؟ وما هو المجتمع؟ ما علاقة العسكر بالقوى المدنية؟ وهكذا تظل هذه الأسئلة جوهرية وأساسية للفهم.

هذا كان ردي الأول على السؤال أنني بحاجة إلى مراجعة الأفكار وألّا أتوقف عن الاندهاش، فالاندهاش مهم لأنه يؤدي إلى خلخلة القناعات، وحتى لا نركن إلى الظن بأنني أعرف أو أنني قد درست هذا من قبل، فالأمر غير مألوف وغير مسبوق.

وردي الثاني على السؤال هو أن الأسئلة كبيرة وكثيرة ونحن لا نمتلك خبرة تنظيمية للّحاق بالحدث، فأنا قادم من خلفية علمانية ولست عضوًا في الإخوان مثلًا، فلو كنت عضوًا في الإخوان لربما ارتكنت إلى خبرة تنظيمية ما. لكني لا أمتلك هذه الخبرة ورأيت أن خبرة الإخوان حتى ليست كافية لاحتواء الموقف، وأدركت وما زلت أن من ضمن الأخطاء التي ارتكبها الإخوان أنهم لم يندهشوا بالقدر الكافي ولم يعيدوا التفكير في الهياكل والخبرة التنظيمية لديهم وفي الأسئلة الكبيرة التي يديرون بها عملهم التنظيمي على مدار العقود السابقة، لأن الحدث أكبر منهم، وكان عليهم أن يكونوا متواضعين أكثر.

أتذكر أنني رأيت مشهدًا بسيطًا جدًا لزيارة مسؤولة أمريكية لوزارة الدفاع المصرية وكان يرافقها سامي عنان،

وفي الصورة ظهر مع وفد مستشاريه وهم يصحبون المسؤولة في سلم داخل ديوان عام الوزارة وعلى جدران السلم صور لوزراء الحربية المصريين منذ محمد على أو القرن التاسع عشر. استوقفتني الصورة كثيرًا لأنني مُهتمٌ بالتاريخ، وأدركت أن هذه المؤسسة العسكرية لديها اهتمام وتوثيق وسردية لتاريخها، وتدرك من أين تأتي وإلي أين تذهب؛ وبالتالي مدركة لموقعها.

في المقابل، عندما نزلت إلى التحرير وقابلت الشباب وجدتهم لا يملكون الوعي التاريخي -طبعا شباب الإخوان مختلفين لأنهم يملكون خلفية تاريخية، لكن يُؤخذ عليهم أن خلفيتهم التاريخية هي تاريخ الإخوان والتنظيم، وليس تاريخ مصر وهذا مأخذ كبير- بينما الشباب في التحرير من غير الإخوان أو تنظيمات بعينها لا يمتلكون هذا الوعي التاريخي، ولا يدركون أن هناك وعيًا تاريخيًا مفقودًا، ولا يعرفون بدقة ماذا يريدون؟ وبالتالي لا يدركون أن نزولهم للشارع له تاريخ، حيث تاريخ النضال العمالي وتاريخ النضال الشبابي والطلابي وتاريخ نضال الإخوان أي أنهم ليسوا نبتًا شيطانيًا.

إن هذا الأمر بقدر ما أبهرني حيث إن فيه جزءًا تحرريًا وثوريًا بمعنى أنك تتحرر من الماضي وتتمرد عليه، إلا أن فيه جانبًا مخيفًا وخطيرًا، لأن هذا الشباب ليس لديه إدراكا بأهمية دراسة من أين أتى؟ وبالتالي هو لا يعرف اللحظة الحاضرة من أين أتت، وبالتالي لا يستطيع أن يتخيل/يحلم بمسارات للمستقبل. هو يمتلك حلمًا جيدًا لكن كيفية الوصول إليه تتطلب معرفة من أين أتيت وما هي الخبرات السابقة وكيف تستطيع تلافي أخطاء الماضي، والحقيقة أنني أدركت ضعف هذا الجانب لدى الشباب، وهو ما استوقفني بعد فترة من النزول للتحرير.

الأمر الأخير هو الانفجار الكبير في ماسبيرو ثم الحرس الجمهوري ورابعة، والذي أدركت معه سذاجتي (Naivety)؛ فقد اعتقدت أن هناك خطوطًا حمراء لن تتخطاها السلطة والجيش، وهذا دفعني لمحاولة فهم كيف حدث ذلك، كيف استعد الجيش لأن يقتل مواطنين مصريين في قلب القاهرة بدءًا من الأقباط ثم الشباب وصولًا إلى رابعة وأحداث الدفاع الجوي. في هذا الوقت كُنت مذهولا. أتذكر أنني بعد رابعة وقد كنت حينها محبطا، بل مشلولاً ذهنياً. أتذكر أني كتبت مقالة بعد الخروج من الصدمة بداية عام ٢٠١٤ وضعت لها عنوانا هو «يا أهلا بالمذابح[2]» كنت أحاول أن أفهم فيها منطق أناس يريدون تأسيس نظام سياسي عبر مذبحة، وهذا الأمر يحتاج إلى شرح وفهم وليس تهكم. هذا باختصار كيف تطورت مشاعري مع الثورة.

2-للاطلاع على المقالة: https://bit.ly/3fl4uyw و https://bit.ly/3Fj9FcE

لظهور الثورات العربية بهذا الشكل ظروف هيكلية؛ هل نعـرف تلك الظـروف، وهل ما زالت قائمة بما يسمح للثورة أن تقوم من جديد؟

يحتار الدارسون للثورات بشأن هذا السؤال، هناك علماء سياسة ومؤرخون وعلماء اجتماع يدرسون الظروف الهيكلية أو الظروف المهيئة التي تسمح لثورة معينة أن تقوم أو تنجح، كما أن هناك دراسات مقارنة للثورات بشكل عام. وعلى ذكر هذا الموضوع فقد عدتُ من اليونان قريبا، ورأيت أثناء زيارتي احتفالات ثورتهم التي مر عليها ٢٠٠ عام تقريبًا ضد الدولة العثمانية من ١٨٢١ إلى ١٨٣٠ عندما أُعلنت اليونان كدولة مستقلة. وهناك سمعت نفس هذا السؤال: ما هي الظروف التي تهيأت للثورة اليونانية كي تندلع؟

لا أدعي أني درست الموضوع بشكل كافٍ، ولكن من خلال قراءاتي البسيطة أستطيع القول بأن هناك ظروفًا تتعلق بالنخبة أو الزمرة الحاكمة وأخرى متعلقة بمن يقومون بالثورة؛ أي أن هناك عنصران. في هذا الصدد، انتهيت مؤخرًا من قراءة **كتاب تاريخ العصامية والجربعة** لمحمد نعيم، وأراه كتابًا مهمًا ويتطرق أيضا لهذا النوع من الدراسات.

بالنسبة لمصر ففي العقد السابق وُجدت ظروف أدت إلى تضعضع/خلخلة تماسك الزمرة الحاكمة أو النخبة الحاكمة، لأن الدولة ليست شيئاً مصمتاً، هي مجموعة علاقات بين قوى اجتماعية واقتصادية وشخصيات وعائلات تطلق على نفسها دولة، وتنتج خطابًا يعطي انطباعًا بأن هناك شيئاً موجوداً اسمه دولة.

هناك أمور حدثت جعلت هذه الزمرة الحاكمة تتناحر بين بعضها البعض، وبالمناسبة هنا أيضا دراسة مهمة لحازم قنديل زميلي في كامبريدج وهو أستاذ علم اجتماع مصري لديه كتاب مهم عن مصر يتحدث فيه عن ثالوث القوة أو السلطة وهي مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الجيش ومؤسسة الشرطة أو أجهزة الأمن، وهذا الثالوث هو قلب الدولة المصرية ويذكر أن أطراف هذا الثالوث دائما في تناحر من وقت تأسيس دولة يوليو[1].

إذا درسنا هذا التناحر سيكون لدينا تصورًا عن التاريخ المصري في آخر ٦٠ أو ٧٠ سنة، وقد اعتمدت على هذا المدخل في فهمي لما حدث في ١٩٦٧ وربما أيضا يفيد في فهم ما حدث في ٢٠١١ وهو ما قام به الدكتور حازم في محاولة فهم تضعضع النخبة الحاكمة وهذه الأطراف

1 Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt›s Road to Revolt by Hazem Kandil, Publisher: Verso; 1st edition (2012)

الثلاثة، وحسبما شرح دكتور حازم فالجيش قد شعر بأن اللحظة أصبحت مواتية بأن يعيد هيمنته على المشهد السياسي وعلى الطرفين الآخرين وهي الهيمنة التي فقدها بعد ١٩٦٧. تبلورت هذه الفكرة أكثر بعد ٢٨ يناير حينما انهارت الداخلية، لكن التخلص من الرئاسة أي التخلص من مبارك كان قرارا قد اتخذ قبل ذلك، لا يعني هذا أن مجموعة من الناس جلسوا في غرفة واتخذوا القرار، لكن كانت هناك حالة من التململ فيما يخص موضوع التوريث، والجيش اعتبر أن مبارك عالة وعبئ على نظام الحكم، وأنه للإبقاء على منظومة الحكم يجب التخلص منه، وهذه ناحية وأسلوب للتفسير وسبب من الأسباب الهيكلية التي أدت إلى الثورة.

النوع الثاني من التحليل يتحدث عن المجتمع، وعند الحديث عن المجتمع فنحن نتحدث عن الفكر والتنظيم والقيادات والخبرة والظروف أيضًا الاجتماعية والاقتصادية، والتي تدفع بقطاعات كبيرة إلى التململ من الوضع القائم.

في هذا السياق، هناك من درسوا الثورات الملونة في شرق أوروربا وعملية التحول بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتي ركزت على سباق الزمن بين نظام يتهاوى وينهار، لكنه يحاول أن يبقي على البقية الباقية وأن يعيد تأسيس نفسه في مقابل القطاعات الثورية التي تحاول أن تنظم هي الأخرى نفسها لتكسب الزمن والمساحة قبل أن تعيد الدولة القديمة أو الثورة المضادة قوتها، وهذا التفسير المؤسسي يمكن أن يفيد أيضا في فهم ما حدث في ٢٠١١.

رجوعًا للنقطة السابقة، فالمجتمع كان يمتلك ظروفا تدفعه للانفجار، هناك ظروف هيكلية في المنطقة ليس فقط في مصر، أهمها في رأيي هو الوضع الاقتصادي المتباين، هناك قطاعات من النخب الاقتصادية والطبقة المتوسطة أُتيحت لها فرص بسبب العولمة ما فتح أمامها أفقاً أكبر لتحسين ظروفها الاجتماعية. هذه

نقطة مهمة أيضا لفهم الثورة، فالثورة لا تأتي فقط من انهيار اقتصادي، بالعكس هي تأتي من ازدهار اقتصادي هذا ما يجعل الناس تستطيع أخذ المجازفة.

كان هذا موجودا لدى شريحة معينة من المجتمع، لكن هناك شريحة أخرى خاصة الشباب في العالم العربي بشكل كلي، فنسبة البطالة هي أعلى نسبة بطالة في العالم، وهؤلاء متعلمون يمتلكون شهادات لكن فرص الترقي والصعود الاجتماعي مغلقة أمامهم، هذه سمة غالبة على اقتصادات دول شمال أفريقيا من المغرب حتى مصر وليس الدول النفطية فقط.

العنصر الآخر هو دور الإنترنت، ليس بالمعني التنظيمي باعتباره لعب دورا تنظيميا مهما، لكن الإنترنت فتح أيضا آفاق أكبر، كما وفر فرصاً للتواصل لم تكن موجودة من قبل. مثلا عندما كنت طالبا في الجامعة الأمريكية كانت المكتبة تلعب الدور الذي لعبه الإنترنت للجيل اللاحق. عندما كنت أريد أن أفهم أمراً ما أو أقرأ عنه كنت أذهب للمكتبة، نعم لم أكن أقرأ كل الكتب لكن كنت أعرف كيف أجد ما أبحث عنه، وهذا ما نفعله اليوم بالإنترنت، وهذه ثورة معرفية لم تكن موجودة عند جيل أسبق حيث كانت معرفتهم مرتبطة بعائلة أو تنظيم أو مؤسسة فأظن أن هذا سبب هيكلي آخر.

والسبب الأخير بالنسبة للعالم العربي بشكل عام هو تكلس الأنظمة السياسية من طول مدة بقاء الحكام سواء بن على ومبارك والقذافي وخاصة بالنسبة للشباب الذي أصبح يدرك أنه هناك عوالم أخرى ممكنة، بهذا الشكل كان لدينا تضعضع للنخبة الحاكمة وأسباب أخري أنتجت نوعًا من التذمر في قطاعات كبيرة خاصة من الشباب، ولدينا ظروف دولية من بعد حرب العراق والحديث في أمريكا بالأخص عن أنه حان الوقت لإعادة رسم الخريطة أو الحديث عن نظام إقليمي مختلف أو عن إدارة المنطقة بشكل مختلف فهذه العوامل تضافرت في لحظة معينة.

وهذا تفسيري رغم أننا ما زلنا قريبين من الحدث لكن هذه هي الأسباب بالنسبة لي، هناك عوامل تفسخ النخبة الحاكمة وعوامل لتذمر شرائح من المجتمع **كان ينقصها الخبرة التنظيمية والفكر الثوري** بمعني معرفة ما الذي نريده وليس فقط ما الذي نرفضه، وأن يكون ما نريده ثوريا بمعني حقيقي وليس إصلاحيا.

نحن لم نكن نمتلك هذه الأمور، لم تكن هناك القدرة التنظيمية لترجمة الحراك الثوري إلى برنامج حركي، بالإضافة لما قلته بشأن عدم وجود خيال وغياب الإدراك التاريخي والحث الثوري الحقيقي الذي كان يجب أن يدفعنا لنقول هذا كله خطأ وعلينا أن نبدأ بداية جديدة.

في حال كان قيام الثورة مرة أخرى قائما، فهل يجب على أهل الفكر دعم التوجه الثوري مرة أخرى، وما الضوابط؟

المفكرون لديهم ترف التفكير وملكة الكتابة والقدرة على التحليل، أنا أعتبرها ترف من ناحية لكنها من ناحية أخرى هي مسئولية وواجب. هناك الكثير ممن يسألونني لماذا تكتب؟ الموضوع ليس مسألة حقوق، ولكنه واجب ومسئولية وفرض على الواحد أن يشتبك معه. والسؤال ههنا هو كيف يشتبك؟ وفي رأيي يجب على المفكر أن يستمع ويفهم ويشاهد ويفكر مرة أخرى في الأفكار المسبقة لديه ويعيد بلورتها بناءا على الاشتباك مع الواقع وليس بناءا على نظريات قرأها.

أتذكر أنه في صيف عام ٢٠١١، وحينما اتضح أن ما يحدث لا يخص مصر فقط، بل حالة ثورية في العالم العربي، تواصلت معي في تلك الأثناء شبكة BBC، وسألوني: هل ما يحدث الآن أشبه بانهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٨٩ أم أشبه بـ [أحداث مايو] ١٩٦٨ أم ثورات الشعوب عام ١٨٤٨؟ في الحقيقة كنت منبهراً بهذا السؤال من ناحية ومشمئزاً من ناحية أخرى. ما أبهرني أنه سؤال جيد فعلا يجعلنا نقارن بين نماذج مختلفة من الثورات، لكن ما جعلني أشمئز أن هذه اللحظة التي نعيشها هي لحظة جديدة ونموذج رابع ليس شرطا عليه أن يندرج تحت أيًا من النماذج السابقة.

في النهاية قلت: إن ما يحدث أشبه بما حدث عام ١٨٤٨، والتي بالمناسبة أجهضت بشكل مماثل جدا لثورة يناير، وذلك بتكاتف الملكيات الرجعية مع الكنيسة لقمع الثورات التي اجتاحت في ذلك الوقت إيطاليا وفرنسا والولايات الألمانية ومناطق كثيرة من أوروبا باستثناء الدولة العثمانية وإنجلترا، وهذا قلته قبل ظهور الثورة المضادة.

لذا أقول الآن أنه هناك حاجة للاشتباك مع الواقع والتفكير بأن هذا نموذج مختلف، الأمر الذي من شأنه أن يطرح مآلات تكون مرتبطة بما يحدث اليوم حتى يمكن رسم وتخيل مستقبل ينبع من الواقع، وهذا كله ينبني على طرح مبادئ مثل نوع الدولة المبتغاة ونوع المجتمع والعلاقة بينهما.

لعل الاستقطاب الأيدلولوجي كان سببًا في انقسام القوى الثورية، فما هي أفضل الطرق لإدارة هذا التنافس؟

بدايةً فإن ما حدث من استقطاب بين القوى الإسلامية والعلمانية المختلفة وكل الأسئلة في الأسابيع الأولي من الثورة مثل «الدستور أولًا أم الانتخابات» كنت أراها في واقع الأمر أسئلة عقيمة استدرجنا إليها، وأحمل كل الأطراف مسئوليتها، وعن نفسي أرى أن سؤال الهوية الذي يقبع خلف هذا الجدل هو سؤال عبثي، وتاريخيًا كان من الخطأ طرحه، كما ألوم القوى الإسلامية لومًا شديدًا وعميقًا على طرحه، لأنه كان يجب الاهتمام بالحريات والحقوق وليس بالهوية، وسؤال الهوية الذي يطرحه السلفيون بالخصوص منذ عقود وانفجر في وجوهنا وقت الثورة هو عقيم وخطير ومُقحم، ومن دراستي للتاريخ أرى أن المجتمع ليس مهتمًا بسؤال الهوية؛ فهذا سؤال نخبوي يهتم به حفنة من المفكرين.

الأمر الأخر هو أنني في وقت الثورة كنت أفكر في أن الثورات العربية تطرح سؤالين في غاية الصعوبة في وقت واحد، سؤال **السلطة الغاشمة** التي يمثلها الجيش، بمعني أن الجيش سلطة غاشمة بالتعريف، فعندما يكون الجيش مهيمناً على النظام السياسي فهو يغير من طبيعة السياسة، وسؤال الدين وهنا أتذكر ما قاله صديقي العزيز المرحوم سامر سليمان أنه لن تقوم لمصر قائمة إلا بعد أن يخرج الجيش من السلطة والدين من السياسة.

خروج الدين من السياسة هو ما نختلف فيه مع الإسلاميين، ما يريدوه الإسلاميون أن يكون للدين علاقة بالسياسة والأخلاق والقيم والمثل وأن يكون له جزء في التشريع والقانون والعلاقات الإنسانية وفي تنظيم الدولة وهذا سؤال صعب. تعاملت أوروبا مع هذا السؤال من خلال حروب عديدة، استغرقت عقودًا إن لم تكن قرون، فعملية التحول الديمقراطي أخذت أشكالا مختلفة في القرن التاسع عشر، كانت في بعض الأحيان تتم بشكل إصلاحي، وفي أحيان أخرى بشكل ثوري، لكنها بشكل عام استغرقت فترة طويلة.

في اللحظات الثورية سواء كان في فرنسا أو روسيا هذان السؤالان لم يكونا مرتبطين، ومأساتنا كانت في أننا وجدنا أنفسنا نطرح السؤالين في نفس الوقت، **سؤال السلطة وسؤال الدين** ونحن في الوقت ذاته لا نملك الخبرة التنظيمية ولا التراكم المعرفي الكافي، فنحن لا نعرف طبيعة الدولة ولا طبيعة الجيش.

والمشكلة مع سؤال الدين هو أنه ليس عندنا

كنيسة مهيمنة نحتاج أن نتخلص منها، ولكن سؤال الدين بالنسبة لنا هو سؤال طرحته الحركات الإسلامية من وقت الصحوة في السبعينيات على أننا نريد أن يكون الدين مكوناً أساسياً في الساحة السياسية وهو ما يختلف معه العلمانيون إذ يريدون التركيز على الحقوق والحريات أكثر من الدين والأخلاق، وهذا سؤال أساسي وقديم ومطروح منذ أكثر من ١٠٠ عام من قبل وقت الصحوة أو حتى تأسيس الإخوان.

كيف نتعاطى ونتجاوب مع هذا السؤال؟ هذا سؤال سياسي وليس سؤالاً معرفياً، وأظن أن نقطة البدء أننا نحتاج أن ندرك أن ما يجمعنا أهم وأعمق مما يفرقنا، ولعل إدراك أننا شركاء في الوطن وأن الإقصاء خطر وخطأ تكون هي نقطة البداية.

أنا أشرح لطلبتي ولنفسي ولأهلي هذا الأمر باستخدام مثال بسيط جدا، وهو أنني أجلس في بيت ولا أتفق مع جاري ولا يحبني ولا أحبه، كيف نتعامل مع هذا؟ لا أستطيع أن أطرده ولا هو يستطيع طردي من بيتي، لذلك يجب أن نتعايش مع بعضنا. والسؤال كيف نتعايش مع بعضنا؟ جاري يرى أن من حقه تعليق لافتة على باب العمارة يحذر فيها الناس من أخلاقي مثلا، يقول خالد يرتكب المعاصي داخل البيت، وخالد يرى أنه لا يحق لجاره وضع هذه اللافتة لأنني حر فيما أفعله داخل بيتي، لكن الأدهى هو أن يستدعي البوليس ليتدخل في العلاقة بين الجيران وهذه مأساة الدولة المصرية، أنها دخلت في نسيج المجتمع والمجتمع لا يملك الآليات بحيث يستطيع التعامل في خلافاته بشكل يمكنه من تحييد الدولة وهذه مشكلة أساسية.

في رأيي أن نقطة البداية بأننا شركاء في الوطن وليس هناك إقصاء ولا تكفير وأننا يلزم أن نبني جسور للتواصل والتفاهم وأن نبقى مستعدين أن نتنازل عن بعض أساسياتنا للوصول إلى أرضية مشتركة ولتوسيع رقعتها، وأنه من خلال هذا الاشتباك تُبنى

علاقات ثقة، وأنا أحمل الإخوان هذه المسئولية لأنهم لم يعملوا على توسيع هذه الرقعة بعد الوصول للسلطة وتمسكوا بصناديق الاقتراع، والسياسة لا تسير بهذا الشكل خاصة في شارع منقسم مثلما ظهر في الانتخابات حيث فازوا بـ ٥١٪ فقط. الاتفاق على أننا إخوان مصريين وأننا نشترك في هذا الوطن وهو مرجعيتنا ثم بناء أرضيات للتفاوض تمكننا من تعميق الثقة من جولة لأخرى وكذلك الاستعداد للتنازل عن أمور نعتبرها مبدئية من أجل توسيع مساحة الاتفاق وقبل كل هذا نتفق على آليات لإجراء المفاوضات مهم للغاية، ونحن لم نفعل ذلك، بل توجهنا لأسئلة كبيرة عن الدستور والهوية فانفجر بيننا الخلاف خصوصًا وأن الدولة بمؤسساتها وإرثها ومصالحها التي تدافع عنها متربصة بالحالة الثورية وتحاول أن تجهض كل محاولات بناء جسور التواصل.

كيف يمكن للدراسات الأكاديمية (خاصة تلك التي تقومون بها) أن تنفع المشهد الثوري؟

كتابي الجديد «السعي للعدالة» كُتب قبل الثورة بكثير، بدأته بعد الانتهاء من كتاب «كل رجال الباشا» من مدة طويلة تقريبا عام ٢٠٠٢ أو ٢٠٠٣. كنت طوال الوقت أتردد على دار الوثائق وأجمع المادة ولم يكن في بالي بالضبط ما أبحث عنه، لكن الهاجس العام كان الدولة المصرية والتي تدعي وترى نفسها سابقة للمجتمع؛ بمعنى أن وجودها أسبق وأسمى وأعلى من وجود البشر وهذا يُقال كثيرًا.

هناك تخيل لشيء يُسمى الدولة، وهذه الدولة لها قداسة وأولوية وصدارة بينما قناعتي ترفض ذلك. نعم، أنا لست فوضويًا وأؤمن بضرورة وجود دولة، ولكن لا أعلم ربما خلال سنتين أصبح فوضويًا، فأنا لا أغلق أمام نفسي هذه الفكرة خاصة أنني الآن أرى أضرار وجود هذه الدولة ليس فقط في مصر وإنما في بلدان كثيرة.

المهم أنه عندما فكرت في العقلية التي تقدم الدولة على البشر وعلى المجتمع والأهالي لمحاولة معرفة من أين أتت وكيف حدث ذلك، كانت تدور قناعاتي في الكتاب حول هذا الأمر وهذا ما كنت أحاول شرحه. ما علاقات التماس بين الأهالي والدولة؟ والأهم من هذا هو كيف ومتى تشكلت هذه الدولة؟ لا أريد استباق الأمر ربما نجري حوارًا حول الكتاب بعد ذلك.

بالطبع الكلام الذي يقول إن مصر أقدم دولة مركزية وأنه لدينا دولة مركزية منذ الفراعنة ليس كلامًا تاريخيًا، نعم كانت هناك دولة مركزية فى مصر لكنها مرت بمراحل مختلفة، وفي حقيقة الأمر الدولة التي نتحدث عنها اليوم عمرها ٢٠٠ سنة ليس أكثر. كان هناك تواجد ما لدولة مركزية قبل محمد على والحملة الفرنسية في أوقات المماليك، لكن لم يكن لها درجة حضور وسطوة مثل دولة اليوم. فالوالي في القاهرة لم يكن يتحكم فيما نسميه اليوم مصر، الصعيد وسيناء والصحاري كانت خارجة عن سيطرته، بل حتى أجزاء كبيرة من القاهرة نفسها كانت خارجة عن سيطرته، لذلك فتأسيس دولة اليوم المركزية يحتاج إلى فهم. كيف تكونت؟ وما هي عناصرها؟ وكيف تطور خطابها وما علاقتنا بها؟

من خلال دراستكم للتاريخ، كيف ترون علاقة الدولة المصرية الحديثة بمواطنيها؟ وإن كان ثمة مشكلة في هذه العلاقة، من أين بدأت؟

إذا قمنا بمقارنة بين القبائل والطوائف أو الطرق الصوفية على سبيل المثال كل هذه العناصر المكونة للمجتمع تفككت وأعيد بناءها على منطق جديد وهو منطق الدولة. هذه العملية -عملية التفكيك- ليست مدروسة بالشكل الكافي في رأيي، ومن المهم دراستها حتى نعرف ما نعيشه الآن. لأن ما نعيشه من نظام للدولة حاليا هو نتاج لحظة تاريخية ما وليس أزليًا وطبيعيًا بمعني أنه غير آتٍ من الطبيعة وبالتالي يمكن أن يتغير.

هذا مهم جدا للخيال وللناس، وجزء من مشكلتنا أننا لا نستطيع أن نتخيل علاقة أخرى بالدولة، فمثلا لا نستطيع تخيل أن يخضع جيشنا لنا أو شرطتنا لنا وليس للكيان المسمى الدولة، وكل ذلك لأننا ولدنا لم نجد غير ذلك فلا نستطيع تخيل علاقة أخرى بين المجتمع والسلطة. وجزء من فهمنا للتاريخ يوضح لنا أن هناك نماذج أخرى كانت موجودة ربما أفضل وربما أسوء لكنها مختلفة، وبالتالي يجب أن نفهم التاريخ بمعنى تاريخ التغير وليس قوائم تاريخية تحفظ، وهذه مأساة التعليم عندنا.

فالتاريخ بالنسبة لي هو تحول المجتمع بمعنى تغير العلاقات الاجتماعية كتغير شكل الأسرة وشكل الدولة والقبائل وبالتالي ندرس الاختلاف والتحول والتغير والتمحور عبر الزمن، ولذلك في رأيي هذا الأمر يمكن أن يقود لنتائج ثورية وتحررية وربما يمَكّنني من استشراف وتخيل مستقبل مغاير ومختلف عن اللحظة الحالية التي أعيش فيها، وبالتالي أبدأ من أرضية مختلفة وليس من أرضية هذا ما وجدنا عليه آباءنا. ورجوعا لأعمالي فأنا عملت على مؤسسة الجيش والكتاب الجديد يلمس مؤسسة الشرطة ومؤسسة الصحة العامة. لنتحدث عن الجيش، عندما نفكر في تجربة محمد على وهي التجربة النهضوية الرائدة التي يتغنى بها الناس، وهذا ردا على السؤال السابق أيضا: كيف يمكن للدراسات أن تفيد المشهد، فالسؤال الأساسي الذي بدأت به بحثي في كتاب «كل رجال الباشا» هو: لماذا فشلت هذه التجربة؟ والسؤال الأول الذي بدأت به بحثي فى الدكتوراه هو: هل التجربة فشلت لأسباب داخلية أم خارجية؟

في الأسباب الداخلية مثلا تحدثت عن الاقتصاد الذي كان من المفترض أن تكون الصناعات الحربية أو العسكرية هي القاطرة التي تقوده فذكرت أنه ربما كانت هناك قوى أو عناصر محركة للنهضة الاقتصادية مفقودة، بينما العوامل الخارجية معروفة وهي السردية التقليدية حيث تواطئت الدول الأجنبية مع الدولة العثمانية.

عندما دخلت إلى الجيش وبحثت وجدت أن السؤال قد تغير وأصبح: هل الجيش ينتمى لمصر بالأساس أم ينتمي لأسرة محمد علي؟ وهل هذه الحروب كانت حروب تحرر وطني أم حروب أسرية؟ وهذه النقطة لم أبلورها بشكل كاف في الكتاب، لكني أبلورها في كتاب آخر الآن وهو «سيرة ذاتية لمحمد على».

هناك أمر لمسته وهو باختصار أن طبقة ضباط الجيش وهم همزة الوصل بين النخبة التركية الحاكمة وجموع الشعب كانوا نقطة الضعف، حيث كانوا مماليك لمحمد على أو كانوا وافدين من الدولة العثمانية يتحدثون التركية مثله وبالتالي ليسوا نابعين من الجيش والجنود والمجتمع.

بالطبع نحن نعرف قصة أحمد عرابي فهذا الطريق كان مغلقًا أمام الجيش المصري، من المهم أن نفهم السبب، صحيح أن هذه نقطة تقنية بعض الشيء وتخص جيش محمد على منذ ٢٠٠ عام، لكن من الضروري أن نعرف أوجه الخلل في هذه الدولة فإذا أخذنا الجيش كنموذج نجد أنه لم ينجح في أن يتحول ليكون جيشًا مصريًا لهذا السبب.

نعم جموعه كانوا مصريين، المحاربون الذين يموتون ويضحون بأرواحهم مصريون، لكن النخبة لم تكن مصرية، وهذه ليست نقطة الخلل في حد ذاتها، فالنخبة يمكن أن تكون أجنبية، لدينا مثلا نابليون لم يكن فرنسيًا لكنه استطاع أن يجعل نفسه فرنسيًا، ليس فقط عبر تحدث الفرنسية، فالأمر لا يقتصر على مسألة الهوية لكنه يتمحور حول السياسات التي يتم اتباعها.

بالطبع لا توجد هذه المشكلة في جيشنا اليوم، لكن هذا النوع من الأسئلة التي تجعلنا نفكر: **من تخدم هذه الدولة؟ وكيف تكونت مؤسساتها؟ وما أوجه الخلل في هذه المؤسسات؟** فأنا أرى أن هذا الجيش لم يكن يخدم مصر، وهنا أقصد جموع الشعب المصري، ربما كلمة شعب لا يصح أن تذكر هنا لأنه لم يكن هناك هذا المفهوم في ذلك الوقت، الأفضل إذن أن نقول

ساكني هذا الإقليم المصري، لم يكن يخدمهم هذا الجيش.

حتي مؤسسة الصحة العامة التي درستها في كتابي الجديد والتي قامت بأمور أفادت جموع المصريين مثل التطعيم ضد الجدري أو فتح المستشفيات، كل هذه الأساليب التي استحدثت في منتصف القرن التاسع عشر على نطاق واسع، كان هناك فيها أمور ناقصة، وهي أن هذه المؤسسات لم تكن مستقلة عن الدولة بل هي نبت من الدولة، فمحمد على افتتح مثلا مستشفى القصر العيني لتخرج أطباء يخدمون الجيش، وبعد فرمان الوراثة ١٨٤١ وتسريح الجيش توجه هؤلاء الأطباء إلى القطاع المدني فكانوا في النهاية لخدمة الباشا وليس المجتمع، ولم يكن مسموحا لهم فتح عيادات خاصة، هم يعملون لخدمة الميري، فالميري هو من أتي بهم وعلمهم وفتح لهم مدارس ويعطيهم رواتبهم وبالتالي فهم يدينون له بالولاء وليس للأهالي الذين يعالجونهم.

نوعية هذه الأسئلة وهذا التفكير هو ما يجعلنا نتغير، نعم نحن نمتلك دولة عتيدة الآن ومؤسسات متغلغلة في كل تفاصيل حياتنا اليومية ولها سطوة ووجود، إنما المشكلة الجوهرية الأساسية في رأيي والتي لم تختلف منذ ظهور هذا الدولة حتى اليوم مرورًا بالاحتلال الانجليزي ودولة يوليو أنها دولة مهيمنة ومتعالية علينا ونحن لا نمتلك الأدوات لمسائلتها أو محاسبتها أو إخضاعها وفي رأيي أن ٢٠١١ كان محاولة جادة، حاولنا بها كشعب وكأهالي قاطنين في هذا البلد أن نخضِع هذه الدولة لإرادتنا ونعيد تشكيل علاقتنا بها من جديد، ولهذا بدأت كلامي بالقول أنني لست فوضويًا حيث لم أكن أريد هدم الدولة إنما أريد أن أغير من طبيعة علاقتها بنا، أريدها أن تخدمنا هي وليس العكس، لأننا نخدمها بأشكال كثيرة ومتعددة. في النهاية أنا كمؤرخ لهذه الممارسات وطبيعة هذه الدولة وفي رأيي المحدود لديَ أمل أن يكون عملي مفيدًا في هذا الإطار وفي محاولتنا لفهم اللحظة الراهنة وسوداويتها.

نشكرك يا دكتور على هذا الوقت وسعداء بمشاركتكم معنا وعلى تواصل في حوارات قادمة

أنا سعيد بالحوار وأهنئكم على مجهودكم فمثل هذه اللقاءات تعطيني الأمل، لأنها أولا تؤكد أنني لم أكن أتوهم وجود هذه الأفكار والطاقات وتعطيني الأمل فيما تقومون به من جهود وفي عملية تراكم المعرفة التي نفتقدها جميعا وتنتبهون لها، وما تقومون به من مجلة أو مؤسسة مثل رواق كل هذا مهم وما تتبعون من نظرة نقدية مشجع جدًا.

هل أندم على الثـــورة؟

عمـار فايـد

طالب دكتوراه قســم العلـوم السياسيـة والعلاقات الدولية بجامعة اسطنبول أيدن
تتركز أبحاثه على سياسات الشرق الأوسط

سُبل

بعد أحد عشر عاما من ثورة يناير المجيدة، والربيع العربي المجيد، أسأل نفسي هذا السؤال: هل يجب أن أندم على الثورة؟ هل لو عاد بي الزمان ستكون خياراتي هي نفس الخيارات؟

بداية، ليس هذا مقالا أكاديميا، ولا ورقة بحثية، ولكنه اعتراف ذاتي وشخصي، وتجربة عقد طويل من المكابدة والتعلم، خلاصة لحظات الظفر، ولحظات أطول من المعاناة والألم.

حين هرب الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، هزتني المفاجأة، لم أكن أتخيل أن ثمة نظام عربي بهذه الهشاشة، كنتُ جاهلا بطبيعة الدولة التونسية، وتاريخها، وتوازنات القوى فيها، لكنّى – من بعيد – كنتُ أعلم نهجها القمعي ومنظومتها الأمنية المتمرسة في العصف بالمعارضين، لذلك بدا هروب الديكتاتور مشهدا ملهما إلى أقصى حد، ومع هذا؛ وأنا أتوجه مع صديق يوم ٢٧ يناير لاجتماع تحضيري بخصوص اليوم التالي، جمعة الغضب، كنتُ أتناقش معه هل من الممكن تكرار ما حصل في تونس؟ لم أكن واثقا على الإطلاق، لكنّ الأمر بدا لي أنه يستحق المحاولة على أية حال.

بعد ساعات قليلة، أدركتُ كم هي ضعيفة وهشة هذه الأنظمة طالما حرمت من شرعية شعبية. قوات الأمن يمكن أن تحميها لكن إلى حدود. واليوم، بعد أحد عشر عاما، بتُ أكثر إدراكا لهشاشة الأنظمة العربية، وعمق أزمتها، ليس هذا ادعاء للحكمة بأثر رجعي؛ على العكس تماما، هذا اعتراف لا يحمل أي لبس بأي ساذج كنته يوم ٢٨ يناير ٢٠١١، وأنا أشاهد بعيني انهيار منظومة الأمن التي كانت تحمل نظام «مبارك»، والتي بدت لي في ذلك الحين أبدية وسرمدية لا يمكن تصور هزيمتها بمظاهرات شعبية مدنية، السذاجة أحد أوجهها أني ظننت في ذلك الوقت أن المئات من الشهداء الذي قتلوا في أيام الثورة هو ثمن باهظ للتخلص من الاستبداد، ظننتُ أن ذلك «التوحش» هو أقصى ما يمكن أن تبذله

الدولة في الدفاع عن نفسها، لاحقا؛ في سوريا، كما في ليبيا واليمن ورابعة، أظهرت الدولة العربية قدرتها الحقيقة على التوحش، وعلى العصف بأحلام وأجساد المواطنين.

اليوم؛ في نقاشات كثيرة مع الأصدقاء، نقول على سبيل التهكم، وربما الندم، أننا نود العودة لما قبل ٢٠١١، ربما سيكون هذا كافيا للجميع، لنا وللدولة، لكن، إذا كنتُ قد نزلت الشارع وأنا غير واثق تماما من إمكانية إسقاط «مبارك»، فاليوم، وأنا غير قادر على النزول للشارع، بل ولا حتى العودة إلى مصر، فإن الندم هو آخر ما يمكن أن أحمله تجاه ٢٥ يناير.

الحقيقة؛ هي أن ما أحمله للثورة لا يمكن وصفه إلا بـ «الولاء»، ليس لأن يناير كانت لحظة التغيير، ولكن لأنها كانت بداية الوعي اللازم لأي عملية تغيير، لم تقدم لي يناير أي إجابات، ولكنها باغتتني بالأسئلة الصحيحة التي يجب أن أحملها معي وأبحث عن إجاباتها.

لم أكن جاهلا بتاريخ وطبيعة الدولة التونسية فقط، لقد اكتشفتُ أنني لا أعرف مصر ولا دولتها ولا نخبتها، كنتُ جاهلا بواقعنا العربي، وتاريخ المنطقة، كانت دول الخليج أبعد من أن أُشغل بها؛ لم أكن أعرف أسماء بلدات سوريا، ولا جزر اليمن، كانت ليبيا بالنسبة لي صحراء غامضة، والعراق كما الحلم، لا أذكر منه سوى تفاصيل مشوهة.

ما قدمته لي ٢٥ يناير ببساطة هو «السبيل»، الذي ما كنا لنهتدي له لولا أن استسلمنا لحلم الثورة، أصدقاؤنا من الجيل التالي لثورة يناير يتهموننا الآن بأنا «حالمون»، نعيش أسرى لحظة زمنية معينة ولا نستطيع تجاوزها، لا يدرك هؤلاء حقيقة التحول الذي طرأ على وعينا وعلى روحنا، لقد نشأوا في واقع تساؤلاته مختلفة تماما، ويظنون أن واقعهم الراهن هو واقع «ما بعد الثورة»، بينما هو في حقيقته واقع «ما قبل الثورة»، فالتساؤلات البديهية التي يناقشونها الآن على شبكات التواصل الاجتماعي، هي اهتماماتهم الدراسية والمعرفية، التاريخ الذي يحاولون فهمه، والمستقبل الذي يبدو غامضا محيرا، وربما خطيرا في عيونهم، وحتى

> نحن غاضبون مثله وزيادة، مرهقون مثله وزيادة، لكننا نتسلح كل يوم بمزيد من الوعي اللازم كي لا يحرقنا غضبنا، وإنما لينير لنا السبيل لاستكمال جهادنا النبيل

نكاتهم، كل هذا هو واقع أطلقته يناير، ولا يمكن عكسه أو تجاوزه.

لم تكن يناير – كما أفهمها الآن- لحظة التغيير المهدرة، ولكنها افتتاحية التأسيس لواقع هو المقدمة الضرورية المنطقية المفضية حتما إلى التغيير.

ليس لدي شك في أن الربيع العربي لم ينته، وأنه موجاته المتتالية قادمة، هذا اليقين ليس مبعثه فقط حقيقة أن «كل» مبررات الثورة الذي حفزت الموجة الأولى قبل أحد عشر عاما، تتعزز وتتفاقم، يقين ليس مبعثه أن ما قدمته الثورة المضادة كان بديلا أكثر انحطاطا وأقل إقناعا من الواقع الذي رفضته الشعوب في الموجة الأولى، فهذه أمور «مدرسية» و»بحثية» يمكن الدفاع عنها بأدلة وشواهد وأرقام، لكنّ هذه المقالة كما قلتُ ذاتية وشخصية بالأساس، ومن هذه الزاوية، فإن مبعث هذا اليقين هو أنني كنتُ هناك قبل هروب «بن علي»؛ مازلت أذكر حالي، وحال النخب والقوى السياسية والاجتماعية، وحال المنطقة عموما ومناخها السياسي، وخطابها الرسمي ومشاغل شعوبها، كنتُ هناك وأنا اليوم هنا، صدقوني، نحن هنا أقرب للتغيير مما كنا هناك.

لذلك؛ لستُ نادما، فلا يمكن للإنسان أن يشعر بالندم بعد اكتشافه النار، لأن حرارتها لفحته، ولا يمكن أن تشعر المرأة بالندم وهي تحتضن وليدها لأنها مرت بآلام المخاض، لا يمكن أن يشعر مكتشف العالم الجديد في الأميركتين بالندم لأنه تاه في مياه المحيط لأسابيع أو أشهر، نحن نحترق بنار مازلنا نكتشف كنهها... تائهون، لكن نكاد أن نصل إلى أرضنا الضائعة منذ قرن أو يزيد... نكابد آلام مخاض طويل في انتظار وليد ربما لا نراه، لكن نثق يقينا أن قدره أن يولد ويحيا.

بغض النظر عن لحظات اليأس أو التفاؤل، إن المنتظر من جيل الربيع العربي ألا يساوم على لحظة الوعي التي اختبرها؛ وألا يستقيل من حلمه الذي بدأه «محمد البوعزيزي»، فقد كان «البوعزيزي» غاضبا، ومرهقا، ولم يكن واعيا، اليوم نحن غاضبون مثله وزيادة، مرهقون مثله وزيادة، لكننا نتسلح كل يوم بمزيد من الوعي اللازم كي لا يحرقنا غضبنا، وإنما لينير لنا السبيل لاستكمال جهادنا النبيل: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ العنكبوت ٦٩.

2011

ارحل

اهالى السيدة زينب ((تفـــوض))
الفريق السيسى لمواجهة الارهاب الأرهاب

2022

قراءة في ثورة يناير وما بعدها

لخص المؤرخ البريطاني روجر أوين مشاكل أغلب أنظمة الحكم العربية قائلا أنها تتمثل في حكم القلة، والتبعية للغرب، والحكم دون مساءلة.

أحمد مولانا

باحث في الشؤون السياسية والاستراتيجية

مقدمة

تدفقت الجماهير إلى الشوارع في العديد من الدول العربية بداية من أواخر عام 2010، حيث اشتعلت أولى المحطات الثورية في تونس، ثم تلتها مصر في يناير 2011، لتتبعهما ليبيا في فبراير، ثم سوريا واليمن، فاهتزت عروش لم يكن يُظن أنها ستهتز يومًا، ورحل عن مقاعد السلطة رؤساء لبثوا في الحكم عقودًا طويلة، وأصيبت أجهزة الأمن المحلية، وأجهزة الاستخبارات الأجنبية بصدمة، في ظل سرعة تهاوي الأنظمة العربية العتيدة[1].

وقد لخص المؤرخ البريطاني روجر أوين في كتابه «الدولة والسلطة السياسية في الشرق الأوسط» مشاكل أغلب أنظمة الحكم العربية قائلا: أنها تتمثل في (حكم القلة، والتبعية للغرب، والحكم دون مساءلة)، ففئة محدودة هي التي تستأثر بالسلطة مع تهميشها لبقية المجتمع، وتستند في استبدادها لتمتعها بدعم خارجي في ظل رعايتها للمصالح الغربية، ومن ثم تحكم عادة دون التزام بقانون أو أعراف وتقاليد أو دين.

مرت هيمنة الجيش على الحكم في مصر منذ يوليو 1952 بعدة مراحل، فالنظام الناصري بدأ عهده فتيًا على يد شباب من صغار الضباط، فأعطى الفقراء مكتسبات عديدة مثل

1 - انظر:
Eyal Pascovich, (2013) Intelligence Assessment Regarding Social Developments: The Israeli Experience, International Journal of Intelligence and Counter intelligence, vol 26:1, p:1.

لماذا ثـــار المصريــون؟

توزيع الأراضي على صغار الفلاحين، عقب صدور قوانين الإصلاح الزراعي، كما توسع في دعم القطاع العام وتعيين الموظفين به، فضلا عن تبنيه لخطاب إعلامي يدغدغ مشاعر الجماهير، ويركز على التحرر الوطني ومناهضة الاستعمار.

المكتسبات التي حازتها الجماهير فضلًا عن كاريزما عبد الناصر، مكنت النظام من امتلاك شعبية كبيرة غطت على سلبياته العديدة لسنوات، إلى أن ظهرت الحقيقة في حرب 1967، ثم فيما تلاها من صراع على السلطة بين ناصر ورفيقه عبد الحكيم عامر، لتنتهي تلك الحقبة بوفاة عامر الغامضة في مقر إقامته الجبرية، ووفاة ناصر المفاجئة بعدها بثلاث سنوات.

عندما وصل السادات للحكم؛ سرعان ما بطش بمجموعة مراكز القوى المرتبطة بعهد سلفه، وأفرج عن المعتقلين السياسيين في بداية عهده، واعتمد سياسة التقارب مع أمريكا باعتبار أن قواعد اللعبة السياسية في المنطقة بيدها، وعقد اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل، وواكب ذلك تبنيه للانفتاح الاقتصادي، فبدأ عصر القطط السمان، وتزاوج رأس المال مع السلطة[2]، كما انخرط الجيش في الأنشطة الاقتصادية، لكن يُحسب للسادات زيادته لرقعة الحريات، وسماحه بتأسيس أحزاب سياسية، بعد حقبة تجريم الأحزاب في العهد الناصري، لكن عندما حاول السادات العودة للقمع باعتقاله ما يزيد عن 1500 من الشخصيات العامة في سبتمبر 1981، دفع حياته ثمنًا لذلك في حادث المنصة.

خلف مبارك السادات في الحكم، وترك في بداية حكمه هامشًا من الحريات للأحزاب السياسية والجماعات الإسلامية، يسمح لها بالمساهمة في الشأن العام، بما لا يمثل خطرًا على استقرار نظامه، وذلك بالتوازي مع تعامله الاستئصالي مع الجماعات التي رفعت السلاح في وجه النظام.

عقب أحداث ١١ سبتمبر؛ اعتبرت واشنطن أن

2 - للاطلاع حول حقبة السادات انظر: محمد حسنين هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر السادات. ط. مركز الأهرام للترجمة والنشر.

الاستبداد بالمنطقة هو السبب في تغذية مشاعر التطرف، فضغطت على حلفائها لزيادة رقعة الحريات، وحدثت بمصر تعديلات دستورية سمحت بإجراء انتخابات رئاسية لأول مرة في عام 2005، كما فاز أعضاء من جماعة الإخوان في ذات العام بثمانية وثمانين مقعدًا في انتخابات مجلس الشعب، وهو عدد غير مسبوق منذ بدء مشاركتهم بالانتخابات النيابية.

ولكن مع تراجع حدة الضغوط الأمريكية في عهد أوباما، وتصعيد جمال مبارك لواجهة المشهد السياسي، تزايدت وتيرة قمع النظام لمعارضيه، وتلاشت هوامش الحريات، وازداد تباين الفوارق الاجتماعية بين طبقة رجال الأعمال وكبار المسئولين من جهة؛ وبين عموم المواطنين من جهة أخرى، وتضاعفت معدلات الفقر، ووصلا لحالة الانسداد السياسي التي ترافق مع التزوير الفج لانتخابات مجلس الشعب عام 2010، فضلًا عن انتشار انتهاكات عنيفة من الشرطة ضد المواطنين، كما في حادثتي تعذيب وقتل الشابين خالد سعيد وسيد بلال، تأججت حالة الاحتقان المكتوم. من ناحية أخرى حدثت خلافات داخل دوائر السلطة حول قبول خلافة جمال مبارك لوالده، وكان الجيش ضمن الرافضين لهذا الخيار[3] ، فاجتمعت دوافع سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، جعلت الحراك الجماهيري ينفجر مطالبًا بالتغيير، وجاءت الثورة في تونس في ديسمبر 2010 لتبث الأمل في قلوب المصريين، وتشير إلى أن الشعب قادر على الفعل، فاندلعت ثورة يناير، وأطيح بمبارك ودائرته المقربة من مقاعد الحكم.

3 - للاطلاع حول هذه النقطة انظر: أحمد أبو الغيط، شهادتي، ط1 (القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، 2013)، ص495.

إن الرسالة الأساسية التي أرسلتها ثورات الربيع العربي، هي أن أنظمة الاستبداد الجاثمة فوق الصدور منذ حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لم تعد قادرة على تلبية احتياجات الجماهير، ولم يعد لديها ما تقدمه

هل انتهت الحالة الثوريـــة؟

في مواجهة ثورة يناير، تواطأت قوى محلية وإقليمية ودولية على الانقضاض على الثورة، والعودة بالبلاد إلى مربع أسوأ مما كان عليه الوضع في عهد مبارك، وذلك بهدف كي وعي الجماهير، وبث رسالة مفادها؛ أن الثورات والمطالبة بالتغيير تأتي دومًا بالأسوأ، لكن شواهد التاريخ تشير إلى أن الثورات الكبرى تعرضت لتراجعات شبيهة، مثلما حصل بعد الثورة الفرنسية التي لم تستأصل الملكية سوى بعد قرابة 60 عامًا من الصراع معها، والثورة الإيرانية التي استفادت مما حدث سابقا لحكومة مصدق قبل ربع قرن من الإطاحة بالشاه.

إن الرسالة الأساسية التي أرسلتها ثورات الربيع العربي، هي أن أنظمة الاستبداد الجاثمة فوق الصدور منذ حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لم تعد قادرة على تلبية احتياجات الجماهير، ولم يعد لديها ما تقدمه، فنظام السيسي خلال حكمه الممتد منذ 8 سنوات، تبنى أسلوب حكم يجمع بين الديكتاتورية في السياسة والتوجهات الليبرالية المتطرفة في الاقتصاد، والتي تصب في صالح القوات المسلحة!

حيث شن حربًا شرسة ضد الإسلاميين وحاضنتهم المجتمعية، ثم اتسع القمع ليشمل أي صوت معارض له، ولو من داخل المؤسسة العسكرية، مثلما حدث مع رئيس الأركان السابق الفريق سامي عنان، والعقيد أحمد قنصوة، كما قتل عدة آلاف، واعتقل مئات الآلاف من المصريين، ولم يسلم منه كبار رجال الأعمال مثل صفوان ثابت، وصلاح دياب، وسن قوانين قمعية غير مسبوقة، وقصف سيناء بالطائرات والمدافع، وهجر عشرات الآلاف من أهلها.

بالتوازي مع تبني سياسات اقتصادية تحطم الطبقة الوسطى، وتقضي على

الفقراء بما يكفل انشغال المواطنين بتحصيل الضروري من معاشهم الدنيوي، وذلك ضمن عملية تحطيم بنية المجتمع المصري إنسانيًا واقتصاديًا وثقافيًا، لإجباره على الخضوع بشكل كامل، بالتزامن مع عدم السماح بأي هوامش قد تؤدي مستقبلًا لتشكل قوى مجتمعية منظمة، ربما تمثل خطرًا على وجود النظام، وتهديدًا لمستقبله. لكن الإيغال في القمع وإغلاق هوامش الحريات، والانخراط في دوامة الديون التي تتضاعف كل بضعة سنوات، حتى تجاوز الدين الخارجي لمصر في عام 2021 مبلغ 137 مليار دولار بعد أن كان 40 مليار دولار في عام[1] 2014 ، بالتوازي مع وجود تحديات متعددة من أبرزها؛ وجود قرابة 70 مليون شاب تحت عمر الثلاثين، وعدم قدرة النظام على تلبية احتياجاتهم في مجالات التعليم والصحة والخدمات والتوظيف وغيرها، فضلًا عن اتساع الفوارق الطبقية، وكلها أمور تجتمع معا لتؤكد أن المطالب التي دفعت لحدوث ثورة يناير لم تتحقق، بل تزداد. وفي مواجهة تلك المتطلبات لا تكفي القوة والبطش وحدهما في حكم الشعوب، فقد انهار النظام السوفيتي رغم قبضته الحديدية، وسقطت عشرات الأنظمة الديكتاتورية حول العالم في ظل عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، ولم تنفعها عندئذ قبضتها الأمنية والعسكرية، وذلك لأن الجمع بين الحرمان السياسي، والافتقار إلى العدالة الاجتماعية، والفرص الاقتصادية خلال فترة النمو السكاني المتفجر ما هو إلا قنبلة موقوتة . ورغم الإقرار بأن نظام السيسي يبدو حتى الآن منتصرًا في المعركة، ويوطد أركانه عامًا بعد الآخر، إلا أن نظامه في الحقيقة يستجمع كل مسببات الانفجار ضده، وعلى جهة أخرى، فالمنطقة العربية تعيش حالة سيولة كبيرة، حيث إن الوضع الإقليمي يُعاد تشكيله، والنظام الدولي يمر باضطراب كبير في ظل الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وتراجع أهمية الخليج العربي في منظور واشنطن، فضلًا عن تزايد التوترات بين أمريكا والصين، وحلف الناتو وروسيا.

الجمع بين الحرمان السياسي، والافتقار إلى العدالة الاجتماعية، والفرص الاقتصادية خلال فترة النمو السكاني المتفجر ما هو إلا قنبلة موقوتة.

1 -المركزي يعلن ارتفاع الدين الخارجي لمصر، أخبار اليوم، 16 أكتوبر 2021.
- Adel Abdel Ghafar, 'Youth Unemployment in Egypt: A Ticking Time Bomb', Brookings Institution, 28 July 2016.

دروس الموجة الأولى

تفادي الأخطاء السابقة يتطلب البناء على رصيد الخبرة المتراكم خلال السنوات الماضية، ومما يساعد في ذلك:

أولًا: العمل على تنمية شعور الفرد بذاته وقدرته على الفعل والإنجاز، فالعصر الذي نعيش فيه لم يعد عصر القوى العظمى، والدول القوية، والجماعات الكبيرة بمفردها، إنما دخل المشهد لاعبون جدد أصغر، لهم القدرة على التأثير بشكل كبير في الأحداث، بل وفرض أمر واقع على الكيانات الأكبر، سواء في الجوانب الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية أو الإعلامية، فنجد كمثال بسيط أن بعض البرامج على اليوتيوب تحوز مشاهدات أكثر من قنوات فضائية ذات ميزانيات ضخمة.

ثانيًا: تنسيق الجهود بين الراغبين في التغيير، فالواقع الحالي يبرهن على غياب أي إدارة مركزية للتغيير تقدم رؤية وتصيغ حلولًا ناجعة للأزمات، بينما الخصوم ينسقون جهودهم على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، وهذه المفارقة يمكن حل معضلتها عبر مستويين:

- **محور رأسي يتعلق بالقيادات ذات الخط التغييري**، يقوم على تنسيق أنشطتها، وتكميل بعضها لبعض، فهناك فئات وشخصيات نخبوية لديها رؤى وأفكار وتصورات متميزة، وهناك فئات أخرى لديها امتدادات مجتمعية، وفئات ثالثة لديها إمكانات مالية جيدة، وفئات رابعة لديها خبرات تقنية وإعلامية ..إلخ.
- **محور أفقي يتعلق بعموم الأفراد**، يقوم على تأسيس أعمال لا تعتمد على الانتماء التنظيمي، وتهدف لتحفيز الأدوار الفردية والجماعية الصغيرة بالتوازي مع تصدير رموز جديدة في مواجهة حملات الاستئصال وتجفيف المنابع التي تتعرض لها الحالة الثورية منذ بدء موجة الثورات المضادة.

ثالثًا: تجاوز الكثير من القادة ممن تبين أنهم ليسوا على مستوى الأحداث، سواء لضعف لديهم في الرؤية المطلوبة للتوجيه السليم، أو لضعف وتكلس في الإرادة تمنعهم من حسن الإدارة في أجواء الصراع.

رابعًا: تحليل بنية النظام، ووضع تصورات لإعادة بناء مؤسسات الدولة عند حدوث التغيير المنشود، تجنبًا لحالة الشلل التي حدثت بعد ثورة يناير، حيث لم تبرز آنذاك خطط جادة لتفكيك أذرع النظام، وبناء مؤسسات جديدة تلبي طموحات الجماهير.

خامسًا: تبني مطالب الجماهير، وعدم الانفصال عنها بمطالب ذاتية أو سعيًا لمكتسبات تنظيمية ضيقة.

سادسًا: وأخيرًا تجنب جلد الذات، والرجوع إلى وضع وثق فيه العديد من الراغبين في التغيير بخصومهم، مثلما حدث تجاه الجيش قبل انقلاب ٢٠١٣، وعدم المراهنة على الحلول القائمة على مطاردة السراب.

الثورة والاجتماع البشري: مقارنة بين الربيع العربي والربيع الأوروبي

شروق أمين

باحثة في العلوم السياسية
بكالوريوس العلوم السياسية والعلاقات الدولية وبكالوريوس السينما والتلفزيون

سُبل

مع كل بداية عام يُضاف رقمٌ إلى تاريخ ميلاد الثورات العربية، أحد عشر عامًا مرت على الموجة الأولى لثورات المنطقة، وما يقرب من أربع سنوات على الموجة الثانية، ثم ينظر الرائي في الأحداث الجارية فيشهد ازدياد أعداد المعتقلين وضحايا النزاعات، ارتفاع لمعدلات الهجرة، تأزم للوضع الاقتصادي، احتكار لأدوات البناء الثقافي من قبل من هم في السلطة، استبداد النخب الحاكمة مع تخبط المجموعات الثورية، ومن ثم تأتي الشكوك بالمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى الدينية التي قد يرى الفرد أنها لم تستطع حل هذه الأزمات على المدى القصير، فينقلب عليها وتبدأ رحلة البحث عن أجوبة.

لم يكن الجميع يؤمن بالثورة من البداية، بل لم تكن الثورة كفكرة واضحة قبل قيامها، وحتى في السنوات التي تلتها وإنها لا تزال موضع بحث وفهم.

يقول ابن خلدون: «إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم وغلبهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول[1]» .

إن رؤية ابن خلدون الجبرية عن حتمية التغيير واستمراريته وهرم الدولة الحتمي، يؤكد أن الثورة جزء لا يتجزأ من دائرة التطور، وهذا التغيير قد يقود في ظاهره إلى الأسوأ وقد يحمل في باطنه تغييرًا جذريًا يحتاج إلى المدى البعيد كي تتضح معالمه.

هذه المقالة تتناول نفس السؤال لكن بطرح مقارنة سريعة بين موجتين ثوريتين من أزمنة وأقطار مختلفة، وهما الثورات العربية حديثة العهد والثورات الأوروبية في القرن التاسع عشر، حيث أن تلك الثورات كانت جزءً من التطور الحضاري للقارة الأوروبية رغم فشل أغلبها إن لم يكن جميعها.

1 - ابن خلدون (١٤٢٥)، المقدمة، ج١، ص٣٢١. استشهد به مصطفى غنيمات، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ٢٠٠٧

أوروبا قبل ثورات ١٨٤٨

عرفت القارة الأوروبية نظام الملكية المطلق والإمبراطوريات ذات القوميات المتعددة، وقد خلفت الثورة الصناعية التي بدأت في القرن الثامن عشر نموًا سكانيًا كبيرًا ما أدى إلى انتشار التعليم، واتساع الطبقة المتوسطة والتي كان أغلبها من الشباب[1]. ، ولم تستطع الأراضي الزراعية تحقيق الاكتفاء الغذائي رغم زيادة إنتاجيتها بسبب صناعة الآلات الزراعية، ونتج عن ذلك التحول الصناعي الذي شهدته القارة أزمات اقتصادية ومالية، تزامن ذلك مع زحف إلى المدن، وازدياد في معدلات البطالة والأمراض، وتردي أوضاع العمال، بالإضافة لارتفاع معدلات التضخم.

لم تحاول النخب السياسية الأرستقراطية التخفيف من حدة الأزمات، فعلى سبيل المثال ظلت نسبة الضرائب الاستهلاكية كما هي، ولم تكن ثورة ١٧٨٩ في فرنسا بعيدة عن أذهان الوعي الجمعي الأوروبي، حيث بدأت تصورات سياسة جديدة تنتشر في القارة مثل الهوية القومية والليبرالية، وحق الشعوب في تحديد مصائرها، والمساواة بين المواطنين.

ربيع أوروبا

«الربيع الأوروبي» أو «ربيع الشعوب» بدأ في سنة ١٨٤٨ وانتهى في العامين التاليين، ثورات اجتاحت أكثر من خمسين كيانًا سياسيًا منفصلًا دون ترتيب أو تنسيق بين مشعليها[2].

ففي يناير ١٨٤٨، انفجرت أول احتجاجات في إيطاليا والتي كانت منقسمة إلى ولايات منفصلة في ذلك الوقت، وتبعتها «ثورة فبراير» في فرنسا، ثم «ثورة مارس» في الولايات الألمانية، ثم انفجرت الثورة في فيينا قلب إمبراطورية هابسبورج النمساوية، ولحقت بهما الدنمارك والسويد في ذات الشهر.

> هذا المقال يطرح مقارنة سريعة بين موجتين ثوريتين من أزمنة وأقطار مختلفة، وهما الثورات العربية حديثة العهد والثورات الأوروبية في القرن التاسع عشر.

1 Wilmot, E. (1991). The Great Powers 18141914-, Nelson Thornes Ltd, p.6685-.
2 Narayan, S. (2016). The Seeds of the «Springtime of the Peoples:» A Study in the Causes of the Revolutions of 1848, Inquiries Journal, Vol. 8.

رغم أن الثورات لم تُصبغ بأيديولوجية محددة إلا أن القوى الثورية كانت منقسمة إلى فئات من الليبراليين والقوميين والعمال والفلاحين

في يونيو من نفس العام، اندلعت الاحتجاجات في الإمارات الرومانية -رومانيا وأوكرانيا ومولدوفا حاليًا- ضد الامبراطورية الروسية، تبعتها الثورة الأيرلندية الفتية في يوليو ضد الحكم البريطاني، والتي كانت قد بدأت بأشكال مختلفة منذ استحوذت بريطانيا على أيرلندا في ١٨٠١.

وعليه؛ فإن تأثير الدومينو الذي شهدته الثورات الأوروبية مشابه لذلك الذي وقع في المنطقة العربية بداية «بثورة الياسمين» في تونس والتي بدأت في ديسمبر ٢٠١٠، ثم ثورة الخامس والعشرين من يناير من العام التالي في مصر، وثورة ليبيا في فبراير وسوريا في منتصف مارس واليمن في سبتمبر وغيرها من الاحتجاجات ثم بلدان الموجة الثانية في ٢٠١٨ و٢٠١٩.

اختلفت المطالب الثورية في الدول المذكورة كما اختلفت في ثورات المنطقة العربية، ولكن ظلت مظلة من المطالب تتشارك فيما بينها ومنها: المشاركة السياسية، وحقوق اقتصادية، وحرية الصحافة، وإنهاء حكم الملكية المطلق، وتأسيس دول قومية تقوم على المساواة بين مواطنيها.

ورغم أن الثورات لم تُصبغ بأيديولوجية محددة إلا أن القوى الثورية كانت منقسمة إلى فئات من الليبراليين والقوميين والعمال والفلاحين[3]. ، اتحدت القوى الثورية ضد الحكم القديم ولعلها لذلك حققت نجاحاتها الأولية، كتنحي ملك فرنسا وإنشاء حكومة انتقالية، واستقالة الرجل القوي في إمبراطورية هابسبورغ النمساوية مترنيش، وإنشاء اتحادات للعمال، ووضع مسودات بعض الدساتير.

3 -Anceau, É. (2020) 1848, the European People's Spring, Digital Encyclopedia of European History.

الثورات المضـادة والشتاء الأوروبي

باءت جميع ثورات الربيع الأوروبي بالفشل، واستحال الربيع إلى شتاء، ونجحت الثورات المضادة بشكل حاسم وفي بعض الدول كان نجاحها عبر الانتخابات، فلم تستطع القوى الثورية الوفاء بوعودها، واستمر الاقتصاد في التأزم، وانقسمت القوى الثورية بين طبقة العمال والطبقة المتوسطة، وبين رؤى سياسية مختلفة[1]. ، وقعت مجازر في ثورات الربيع الأوروبي، وقُتل ما يقرب من مئة ألف في الإمبراطورية النمساوية، فضلًا عن آلاف آخرين في مناطق مختلفة، بجانب الاعتقالات والإعدامات والنفي، كما شهدت القارة فوضى وانقسامات بين القوى الثورية التي لم تستطع إيجاد عصبية تفوق كل العصبيات الكامنة في المجتمع، ولا عصبية النخبة[2] الحاكمة ، ولم تتضح معالم نجاح الثورات إلا بعد ما يقرب من ربع قرن، والمفارقة أن هذا حدث بأيدي بعض أعداء ثورات ١٨٤٨.

مرت ثورات أوروبا بمراحل مهمة بعد اندلاعها للوصول إلى التغيير الجذري الذي حدث في النسيج المجتمعي والنظام السياسي وأوجد عصبية جديدة أدت إلى اجتماع بشري استطاع الوصول في النهاية لمرحلة الدولة.

كما ساعدت الثورة الصناعية في انتشار الأفكار والمعلومات وبين ثلاثينيات القرن التاسع عشر وأربعينياته، حيث كان التلغراف قيد التطوير فساعد بدوره في نشر أخبار الثورات في القارة الأوروبية من دون رقابة النظم الحاكمة، يُذكر كيف أثر خبر تنحي الملك الفرنسي على المتظاهرين والنشطاء في ألمانيا والذي كان قد بعث عبر التليغراف.

انتشرت الأفكار في السجون والمنافي، كما انتشرت مبادئ الاشتراكية بعد أن نُشر البيان الشيوعي لكارل ماركس وفريدريك إنجلز في ١٨٤٨، والذي كانت أفكاره تنتشر بعد الشتاء الأوروبي بشكل خاص بين أساتذة وطلاب الجامعات لما تحمله من حلم يوتوبيا لم تحققه الثورات[3].

في ٢٠١١ ورغم رقابة الدول على القنوات الإخبارية المحلية خاصة في مطلع الثورات، لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا كبيرًا في انتشار أحداث الثورة والأفكار التي حملتها، ولا يزال المجال مفتوحًا في هذا الفضاء الذي لا تحتكره السلطة.

باءت جميع ثورات الربيع الأوروبي بالفشل، واستحال الربيع إلى شتاء، ونجحت الثورات المضادة بشكل حاسم، وفي بعض الدول كان نجاحها عبر الانتخابات.

1- Wilmot, E. (1991). Ibid.

2 - علاء زهير الرواشدة، سوسيولوجيا الثورة في الفكر الخلدوني: دراسة معاصرة للربيع العربي في ضوء مقدمة ابن خلدون، الحوار المتوسطي، العدد السادس، ص٣٣١ – ٣٣٢.

3- Narayan, S. (2016) Ibid.

من العصبية إلى اجتماع بشري ومرحلة بناء الدولة

نجحت الثورات المضادة في تثبيت الحكم الملكي بعدما تعاونت فيما بينها، إلا أنها فشلت في لم شمل الشعوب تحت هوية واحدة، ورؤية سياسية واضحة، فضعفت عصبية من هم في الملك، وهرمت الإمبراطوريات، وظهرت القومية كشعار لاجتماع بشري جديد يؤسس لبناء دول أوروبية قائمة على هوية قومية، تستند للغة والثقافة والعادات والمواطنة[1] ، ممهدة لما اصطلح عليه ابن خلدون تسلسل البناء الحضاري «عصبية - اجتماع بشري - عمران[2]» . فتوحدت كلٌ من ألمانيا وإيطاليا وضعفت الإمبراطوريات القائمة، بل إن الدولة القومية[3] التي زُرعت بذرتها في القرن السابع عشر تبلورت بشكل واضح في أواخر القرن التاسع عشر، راسمة حدود الدول الأوروبية، وأحيت لغات كانت قد أوشكت على الاندثار، كما شجعت مأسسة الجيوش القومية ، ويعرف المؤرخ كريستوفر بايلي فترة ثورات ١٨٤٨ وما بعدها بأنها فترة بناء الأمة والدولة في الحداثة وتاريخ العالم[4].

إن النظم المَلكية المطلقة في أوروبا لم تكن مقترنة فقط بالنظام السياسي، بل إنها كانت تستند إلى منظور اجتماعي يُعرف الفرد -بشكل أساسي- بنسبه والطبقة التي ينتمي إليها، بل ويحدد حق المِلكية كملكية الأراضي والقطاعات وهلم جرا على هذا الأساس، فلم يكن النظام الجمهوري الذي شهدته فرنسا والقومية مجرد حلم سياسي فقط، بل أيضا حلما اجتماعيا يعيد تسمية الفرد بالمواطن بدلا من كونه تابعا للملك، وبالمالك بدلا من المملوك[5].

لم يكن نمط التغيير وسرعته موحدا بين الدول الأوروبية، فقد كانت المدن -المركز- أسرع وتيرة من المدن الصغرى والقرى -الأطراف- كما اتضحت معالم التغيير بشكل أسرع في غرب أوروبا ووسطها وشمالها عن شرقها وجنوبها[6].

1 Narayan, S. (2016) Ibid.

2 عصام عبدالشافي، (٢٨ أغسطس ٢٠١٨). الثورة والبناء الحضاري عند ابن خلدون، المعهد المصري للدراسات.

3 Smith, P. (1952) Ibid, p. 6.

4 Bayly, C. (2004). The Birth of the Modern World: 17801914-, as cited in Narayan, S. Ibid.

5 Sperber, J. (2017). Revolutionary Europe, 17802 .1850-nd ed. London: Routledge, chapter 9.

6 Sperber, J. Ibid, chapter 5.

الخلاصة

بدأت ثورات الربيع العربي بمجموعة من الشباب المتعلمين من الطبقة المتوسطة هي الأخرى، ونجحت في تحقيق مكاسب أولية ما لبثت أن فُقدت أمام الثورات المضادة، فلم تستطع القوى الثورية الالتحام وإيجاد عصبية أقوى من عصبية من هم في الحكم، بل إن الانقسامات في المنطقة تزايدت بين طائفية دينية واتجاهات أيديولوجية، وبين ليبراليين وإسلاميين ومناصرين للثورة وأتباع للثورات المضادة، حتى إن تونس التي كانت تُعتبر الاستثناء بين ثورات العالم العربي شهدت انقلابا على الديمقراطية في شهر يوليو من عام ٢٠٢١.

على مدى قرن أو أكثر مرت أغلب الدول العربية بمراحل ثلاث، وهي: الدولة الاستعمارية، ودول ما بعد الاستقلال، والدول الاستبدادية التي ظهرت في سياق الانقلابات العسكرية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، والتي عاشت مرحلة من الاستقرار منذ العام ١٩٧٠ وحتى الربيع العربي في ٢٠١١[1].»

غير أن هذه النماذج جميعها لم تجب على أسئلة حول أزمة التكوين الاجتماعي والسياسي والمؤسسي للدولة التي انقسمت بين دولة قومية على النمط الغربي بآلياتها ومؤسساتها ونخبها التي ترى أنها تعبير عن المجتمعات العربية، وبين تصور مبهم للدولة في الثقافة الموروثة والذي هو في حاجة للكثير من التنظير لتتضح معالمه.

إن كان التاريخ يعيد نفسه، فالسؤال الذي يطرحه هذا المقال في النهاية: **ما هي الأطروحات السياسية والفكرية لتكوين اجتماعي يصل إلى مرحلة الدولة والغلبة لبلدان الثورات العربية وللمنطقة ككل كما حدث بعد ثورات الربيع الأوروبي؟**

1 - يزيد صايغ، أزمة الدولة القطرية العربية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، نوفمبر ٢٠١٥

هل انتهت الحالة الثورية في مصر أم من الممكن تكرارها؟

تطور أدوات المجتمع أمام السلطة:

التراكمات الخفية والمفاجآت الكبرى

شادي إبراهيم

باحث بمركز CIGA بجامعة صباح الدين زعيم وبمنتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية

مقدمة

هل انتهت الحالة الثورية في مصر أم من الممكن تكرارها؟ يصعب الإجابة على سؤال: إذا كانت الحالة الثورية التي وقعت في ٢٠١١ يمكن أن تتكرر أم لا، بشكل قطعي، وهو تقدير فشلت العديد من الأجهزة الأمنية والاستخبارية في تقديره بشكل صحيح، كما أشار الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما؛ إلى فشل الأجهزة في تقدير وقوع الثورة في الدول العربية وانتقالها من تونس إلى مصر، أو عدم إلمام مستشارو الرئيس بتلك التقديرات[1].

لا ختلف الأمر عند الأجهزة الأمنية المصرية، فقد قدرت مباحث أمن الدولة أعداد المتظاهرين يوم ٢٨ يناير بنحو خمسة آلاف متظاهر بحسب ما أشار له اللواء حسن عبدالرحمن في تقرير لجنة تقصي الحقائق[2].

كما أن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية فشلت في تقدير الموقف آنذاك[3]، وطالب أعضاء في الكنيست بتشكيل لجنة تحقيق بسبب الإخفاق الاستخباري في تقدير الموقف، ولا يختلف ذلك أيضًا عن فشل أجهزة الاستخبارات الأوروبية في تقدير خروج الثورات، هذا الفشل المركب ينم عن جهل بالتطورات المجتمعية، لا سيما فيما يخص تطور أدوات التواصل ومدى قدرتها وتأثيرها.

1 - صباح أيوب، سجال البيت الأبيض والـ«سي آي إي»: لماذا لم نتوقّع الثورات؟، جريدة الأخبار اللبنانية، فبراير 2011، https://al-akhbar.com/International/84206

2 - أحمد مولانا، دهاليز الأمن المركزي .. النشأة والمكونات (1969 - 2011)، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، يناير 2021، https://bit.ly/3DHlAjA

3 - محمود محارب، إسرائيل والثورة المصرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، إبريل 2011، https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Israel_and_the_Egyptian_Revolution.aspx

ساعد الإنترنت الفئات المعارضة للنظم المستبدة وسياساتها القمعية المنتهكة لحقوق الإنسان على نشر آرائهم، وتوجيه النقد لسياسات الدولة.

ثورات التواصل الاجتماعي

أخذت أدوات التغيير والتعبير عن الرأي مطلع القرن الحادي والعشرين تتطور بشكل مضطرد، حيث ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في إنشاء قنوات اتصال بين الشباب الطامح للتغيير والشعوب.

وحققت وسائل التواصل الاجتماعي سرعة في الوصول إلى المعلومات والحصول عليها والتفاعل معها في آن واحد، واستطاع العديد من قطاعات المجتمع متابعة الأحداث والتفاعل معها، وهو الأمر الذي عزز من حركة الشباب على الأرض في تنظيم الاحتجاجات والمظاهرات، وهو ما دفع جميع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات إلى استخدامها كأداة لمخاطبة الشباب والكتل الفاعلة في المجتمع.

كان الإقبال الكبير على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي سببه سيطرة الدولة، ومجموعة من رجال الأعمال المقربين للسلطة على وسائل الإعلام المرئية والمطبوعة سواء الحكومية أو الخاصة، فقد ساعد الانترنت الفئات المعارضة للنظم المستبدة وسياساتها القمعية المنتهكة لحقوق الإنسان على نشر آرائهم، وتوجيه النقد لسياسات الدولة.

كما سعت جميع الكيانات المجتمعية والسياسية إلى توظيف أدوات التواصل الاجتماعي، من أجل الوصول لأكبر شريحة ممكنة من الشباب عبر خطابها الإعلامي المباشر في ظل الحصار المفروض عليها في القنوات والأدوات الإعلامية التقليدية.

بدأت الموجة الأولى مطلع القرن الحادي والعشرين باستخدام المدونات، ثم تبعها

موجة أخرى باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديدا فيس بوك وتويتر، حيث مثّل تطور تكنولوجيا الاتصال نقطة إيجابية للشباب في تنظيم أنفسهم وإطلاق الدعوات وحشد الجماهير ضد الأنظمة الاستبدادية والشمولية في منطقة الشرق الأوسط[4].

وعلى الرغم من اختلاف المآلات والنتائج بين ثورات مصر وتونس وسوريا وليبيا واليمن بسبب سياقات داخلية وأخرى دولية، إلا أن عامل سرعة انتشار المعلومة، وسرعة الاتصال، كانت عنصرًا جديدًا في الصراع، ساهمت تلك الأدوات في تنظيم حالة الغضب، ونقله من الساحة الافتراضية على مواقع التواصل الاجتماعي والمدونات إلى الشوارع والميادين، وأدت في النهاية إلى سقوط تلك الأنظمة.

وساهمت التكنولوجيا في رفع الوعي الجمعي للشعوب العربية[5]، فأصبحت مواقع التواصل الاجتماعي عاملًا مهمًا لا يمكن إغفاله، وذلك لتأثيرها المباشر والمتراكم على سلوك الجماهير وحضورها كفاعل رئيسي في عملية التغيير وصناعة القرار.

ففي مصر تبلغ كتلة الشباب ما دون ٣٥ عامًا نسبة ٦٧,٢٪ من إجمالي تعداد السكان البالغ ١٠١ مليون نسمة لسنة ٢٠١٩، بحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء التابع للدولة[6]، فيما ترتفع أعداد مستخدمي شبكة الإنترنت بمعدلات سريعة بعد الثورة. حيث بلغ عدد مستخدمي الإنترنت ٥٤,٧ مليون شخص عام ٢٠٢٠ في زيادة قدرها ٢٢٪ عن عام ٢٠١٩، وبعدد يصل إلى ٩,٨ مليون مستخدم، بينما يبلغ تعداد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي

4- Wilson, Mark I., and Kenneth E. Corey. «The role of ICT in Arab spring movements.» Netcom. Réseaux, communication et territoires 26356-343 :(2012) 4/3-.

5- Alhindi, Waheed Ahmed, Muhammad Talha, and Ghazali Bin Sulong. «The role of modern technology in arab spring.» Archives des sciences 65, no. 8 (2012): 101112-.

6- Center Agency for public mobilization and statistics, Population Estimates By Sex and Age Group 12019/7/, https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5109&Year=23448

ساعد الإنترنت الفئات المعارضة للنظم المستبدة وسياساتها القمعية المنتهكة لحقوق الإنسان على نشر آرائهم، وتوجيه النقد لسياسات الدولة.

٤٢ مليون شخص[7] ، وبمقارنتها مع إحصائيات ٢٠٠٦ سنجد أن نسبة أعداد المستخدمين من إجمالي تعداد الشعب كانت ٧٪ فقط[8] ، فيما أصبح عدد مستخدمي الإنترنت من الشعب في ٢٠٢٠ أكثر من نصف التعداد.

لقد كانت الثورة عاملًا مهمًا في ارتفاع عدد المستخدمين، وتَطَلُع الشباب إلى أن يكون عنصرا فاعلًا عبر صناعة المحتوى، وكسر احتكار الدولة وسيطرتها على الإعلام، والأهم هو وجود قناعة بأنها تمثل أداة من أدوات التغيير.

لقد أدت إمكانية الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع إلى إنشاء طبقة فرعية جديدة للتفاعلات والأنشطة الافتراضية، وهو ما انعكس بحدوث تحول جذري في الحياة اليومية للمجتمع، فقد أنشأ ذلك نظاما بيئيا معقدا في حد ذاته، حيث يبلغ حجم التفاعلات الافتراضية اليومية بلايين التفاعلات، كما يدخل ملايين المستخدمين إلى قواعد البيانات والشبكات[9] ، وبهذا صنعت وسائل التواصل الاجتماعي نمط حياة مختلفا تمامًا عن نمط ما قبل الثمانينيات والتسعينيات، وكان عدم إدراك النظم الشمولية في المنطقة العربية لحجم التأثير الذي يمكن أن تصنعه وسائل التواصل الاجتماعي سببا مباشرًا وغير مباشر في سقوط هذه الأنظمة.

كما يمكن أن نلاحظ ارتفاع الترابط والتواصل بين المجتمعات عالميًا بسبب التطور التكنولوجي المتسارع، وهو ما انعكس بطبيعة الحال على التوصيف الأمني للقضايا، حيث تحولت القضايا المحلية والوطنية إلى قضايا عابرة للحدود، يتفاعل معها مكونات غير محلية سواء جهات رسمية حكومية، أو غير رسمية، أو تنظيمات وكيانات مختلفة[10].

7- https://datareportal.com/reports/digital-2020-egypt
8 - https://www.internetworldstats.com/af/eg.htm
9 - Kavalski, Emilian, ed. World politics at the edge of chaos: Reflections on complexity and global life. SUNY Press, 2015. P 213.
10 - Kavalski, Emilian, ed. World politics at the edge of chaos: Reflections on complexity and global life. SUNY Press, 2015. P 214.

الظواهر الناشئة: حول ظاهرة حضور الشعب

إن الرابط بين ثورات الربيع العربي يتمثل في حضور المجتمع ومكوناته كفاعل مباشر في المشهد، الأمر الذي تسبب في إرباك الدول الإقليمية وعلى رأسها إسرائيل التي كانت تشاهد موجات الربيع العربي في رعب[1]، وعلى وجه الخصوص الثورة المصرية[2]. ، حيث ردد المتظاهرون في ميدان التحرير أكثر من مرة هتافات مثل «على القدس رايحيين شهداء بالملايين»، و«بالروح بالدم نفديك يا أقصى[3]» ، كما تعرض مقر السفارة الإسرائيلية في القاهرة للاقتحام خلال مظاهرات ٩ سبتمبر[4] ٢٠١١ ، وظهر الدعم الشعبي للقضية الفلسطينية بشكل واضح خلال حرب غزة عام ٢٠١٢، وانعكس ذلك أيضا على المستوى السياسي والدبلوماسي، حيث زار رئيس الوزراء المصري آنذاك هشام قنديل قطاع غزة كأول زيارة من نوعها، وكذلك فعل وزير الخارجية التونسي وقتها رفيق عبد السلام، بجانب دخول القوافل الطبية التي توافدت من كل البلدان العربية والإسلامية، والتي شارك في تنظيمها الاتحادات الطلابية والأحزاب والجمعيات غير الحكومية، أنشأت الثورة مجموعة من الظواهر الجديدة في المنطقة.

حينها أخذت بعض الأنظمة في الإقليم تتعامل بارتباك وتَرَدُّد إزاء هذه الظواهر الجديدة، فيما اتخذت أخرى قرارات وسياسات تفتقر لفهم وإدراك طبيعة المظاهرات التي خرجت، لكن في المجمل نستطيع أن نقول أن ثورات الربيع العربي اتسمت بحضور الجماهير في المشهد كفاعل رئيسي ومحرك للأحداث، ما دفع الأنظمة الشمولية في منطقة الشرق الأوسط للعمل على تطوير أدوات مراقبة مواقع

> اتسمت ثورات الربيع العربي بحضور الجماهير في المشهد كفاعل رئيسي ومحرك للأحداث.

1- Sabry, Mohannad. Sinai: Egypt›s linchpin, Gaza›s lifeline, Israel›s nightmare. Oxford University Press, 2015.
2- mahmoud muhareb, israel and the egyptian revolution, Arab center for research & Policy studies, 2011, https://www.dohainstitute.org/en/PoliticalStudies/Pages/Israel_and_the_Egyptian_Revolution.aspx
3 - حديث الثورة – التوتر المصري الإسرائيلي، قناة الجزيرة، 2011 أغسطس، https://www.youtube.com/watch?v=Uiers07pw3A
4- BBC, Egyptian protesters break into Israeli embassy building, 2011 Sep 10, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-14862159

التواصل الاجتماعي، وأنشأت إدارات متخصصة داخل كل وزارة ومؤسسة للتواصل مع المجتمع من أجل مراقبة المجتمع، ورصد ما يدور من نقاشات وموضوعات مرتبطة بها بجانب تلبية الخدمات.

ويمكن أن نلحظ حجم الحضور القوي والفاعل للأجهزة الأمنية المصرية في التعاطي السريع مع أي مشكلة تُثار في مواقع التواصل الاجتماعي، حرصا من الدولة على إثبات حضورها أمام المجتمع والعمل على حل المشكلات من بدايتها قبل أن تتفاقم أو تتراكم. ومع ذلك فإن تنامي أعداد مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي خاصة الاتجاه الجديد الصاعد والمتمثل في موقعي انستجرام وتيك توك، وتقديم المحتوى المرئي، يجعل من عملية رصد وتحليل المعلومات والتعاطي معها أمرًا معقدًا يتطلب إمكانات أكبر وقدرات عالية، قد تعجز أجهزة الدولة في التعاطي مع التطورات المتسارعة، الأمر الذي يجعل من حالة الثورة في الشارع، أو تكرار خروج مظاهرات واحتجاجات واسعة أمرًا يمكن أن يتحقق في ظل تنامي الأزمات الاقتصادية والمعيشية، واتساع دائرة الفقر، وانغلاق مجال العمل العام.

الخلاصة هنا؛ أن الجماهير أصبحت فاعلًا رئيسيًا بعد الثورات.

الربيع العربي بين الداخل والخارج: قراءة في السياقات والأسباب

دعاء عويضة

باحثة في الشئون الإفريقية

سُبل

قبل إحدى عشر عامًا انطلقت شرارات التغيير من تونس الخضراء، لتُشعل فتيل الثورة في هشيم ما كانت تعيشه الشعوب العربية من استبدادٍ وطغيان، فكان «الربيع العربي» الذي بثّ الروح في أجساد تلك الشعوب التي كانت على وشك الاستسلام، وتسليم روحها لهؤلاء الطغاة، لكن ما لبثت تلك الشعوب أن تستفيق حتى تحوَّل ربيعها إلى خريف، ومع اختلاف الأشكال والطُرق؛ إلا أن النتيجة في جُل تلك البلاد كانت واحدة «عودة الطُغاة والمُستبدين من جديد»، ومن ثمَّ؛ وبعد إحدى عشر عامًا آن لنا أن ننظر من جديد للأحداث من كافة جوانبها بعين الباحث الناقد للاستفادة والعظة، وهنا نُلقي الضوء على أحد تلك الجوانب المُتمثِّل في الجواب على تساؤلٍ هام، هو: كيف يُمكن قراءة أسباب ثورات الربيع العربي في إطارها الداخلي والخارجي؟ والذي سنُحاول الإجابة عنه خلال هذا المقال.

في الثورة ومراحلها:

الثورة هي تغيير جوهري في الأوضاع السياسية والاجتماعية لدولة معينة، لا تُتَّبع في إحداثه الوسائل المُقررة لذلك في النظام الدستوري لتلك الدولة[1]. ، وتمر الثورات بمجموعة من المراحل، يُمكن إجمالها في ثلاثة مراحل؛ أولها: مرحلة إسقاط النظام بكافة رموزه وشخوصه: وتتسم هذه المرحلة بعدم اليقين السياسي، وكونها مادة للأحداث غير المرئية والإجراءات غير المحدودة والنتائج غير المقصودة.

وثانيها: مرحلة إقامة نظام سياسي بديل للنظام السابق، وذلك من خلال تشكيل حكومة انتقالية، وصياغة الدستور، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، وهي مرحلة تدعيم الديمقراطية، وتعني التنفيذ الفعلي للمؤسسات والقبول الحقيقي للديمقراطية من جانب المحكومين ومن جانب النخبة.

وثالثها: مرحلة تغيير البناء الاجتماعي بكافة أنساقه، واستبداله بواقع جديد، وهي المرحلة الأصعب والأطول زمنا، والتي تتطلب إحداث تغييرات جذرية وعميقة في الواقع الاجتماعي والاقتصادي، وينتج عنها إعادة توزيع لموازين ومصادر القوة في المجتمع.

ولاستكمال المرحلة الأولى -إسقاط النظام السياسي القائم- لا يكفي إسقاط الرأس فقط، وإنما يتعين إسقاط النظام بكافة رموزه وشخوصه، وكذلك المنهج الذي كان مُتَّبعًا، إذ إن رحيل أشخاص القيادات التسلطية التي ظلت في السلطة لفترة طويلة، لا يعني حقيقة أن النظام التسلطي قد انهار؛ فآلة التسلط عادةً ما تكون راسخة في الأجهزة القمعية[2] والسياسية والإعلامية والمالية.

وبالرغم من كون الثورات تُمثِّل فرصة للتغيير الشامل؛ إلا أن أسلوب التغيير

1- د. أحمد فهمي، مصر -2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل، (القاهرة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012).
2 - د. معتز بالله عبد الفتاح، «شروط نجاح الثورة المصرية»، جريدة الشروق، (القاهرة: 12فبراير2011).

> استطاعت الثورات أن تُسقط النُظم التسلطية، لكنها فشلت في إرساء نُظم ديمقراطية بديلة، وربما كان السبب وراء ذلك عدم الانتهاء من المرحلة الأولى للثورات، وإسقاط كامل النظام القديم.

الثوري يؤثر أحيانًا بالسلب في عملية البناء الديمقراطي للدولة فيما بعد، ويضيف صعوبات كبيرة أمام الانتقال، كما قد يؤدي إلى ظهور نُظم تسلطية جديدة[3]. ، وهو تمامًا ما حدث في دول الربيع العربي، حيث استطاعت الثورات أن تُسقط النُظم التسلطية، لكنها فشلت في إرساء نُظم ديمقراطية بديلة، وربما كان السبب عدم الانتهاء من المرحلة الأولى للثورات وإسقاط كامل النظام القديم، والانتقال السريع للمرحلة التالية، والمُتمثِّلة في إقامة نظام جديد، وهو ما شكَّل تهديدًا للنُظم الجديدة أعاق مسيرة التغيير الثوري.

ولأي ثورة أسباب، ولأن الثورة إفراز لواقع اجتماعي يُميز كل مجتمع عن الآخر، فلا يُمكن الجزم بأسباب مُحددة بعينها لكل الثورات، حيث إن كل ثورة وليدة سياق مُعين، لذا تتعدد الأسباب بتعدد الظروف، إلا إنه يُمكن الوقوف على بعض الأسباب المشتركة بين الثورات؛ فهناك خمسة عوامل تؤدي إلى تطوُّر القدرة السياسية إلى ثورة، وهي: تنمية داخلية مُعتمدة على أطراف خارجية، دولة قمعية شخصانية، ثقافة مقاومة النظام ومعارضته، أزمة اقتصادية متنامية، ثغرة في السياسة الدولية تؤدي إلى ضعف مُؤقت في السيطرة الخارجية يسمح باندلاع ثورة، وهكذا يُمكن تقسيم أسباب الثورات إلى داخلية وخارجية.

3- Richard Snyder, «Paths out of Sultanistic Regimes: Combining Structural and Voluntarist Perspectives», in Houchang E. Chehabi and Juan Linz (eds.), Sultanistic Regimes, (New York: Johns Hopkins University Press, 1998).

الأسباب الداخلية للثورات

يُرجع البعض أسباب قيام الثورة إلى عدم المساواة، وعدم الرضا عن الوضع القائم، ويرى آخرون أن أسباب الثورة تنحصر في العوامل الاقتصادية، بحيث أن التطور التاريخي للجماعات البشرية هو صراع دائم بين الطبقات الاقتصادية في المجتمع، بين من يملكون ومن لا يملكون، كما أن التخلف عامل حاسم للتغيير، وبالتالي تصبح الثورة حتمية، حيث أن القهر والسخط يُمكن أن يخلق مناخًا ثوريًا، في حين يرى آخرون أن هناك عوامل نفسية تُهيئ للثورة، مثل انتشار الظلم في المجتمع، إلى جانب إحساس الأفراد بهذا الظلم الواقع عليهم، إضافة إلى الظلم الاجتماعي الناتج عن استئثار قلة من الناس بخيرات البلاد[1]. ، وإجمالًا يُمكن القول أن الأسباب الداخلية للثورة تكمن في ثلاثية الاستبداد؛ الاستبداد السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي.

فالاستبداد السياسي يكمن في احتكار الحكم، ومنع أي مشاركة للشرائح الشعبية، والقوى المختلفة من تقاسم السلطة، مع استمرار فعالية الدور الخارجي، لينتج الاستبداد الاقتصادي وهو احتكار المُقدَّرات، مما يؤدى إلى تركُّز رأس المال والعوائد لدى عدد محدود على حساب الغالبية.

وكذلك الاستبداد الاجتماعي، وهو الناتج عن غياب العدالة الاجتماعية، وإقصاء غالبية البناء الاجتماعي[2]. ، ومن ثمَّ فأسباب الثورات تختلف باختلاف السياق الزماني والمكاني، وبتباين البناء الاجتماعي، وقد اجتمعت بدول الربيع العربي في العقد الأول من القرن الحالي تلك الثُلاثية، والتي انعكست على شرعية نُظمها الحاكمة، وشكَّلت أسبابًا لثوراتها فيما بعد.

> الأسباب الداخلية للثورة تكمن في ثلاثية الاستبداد؛ الاستبداد السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي.

1- شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003)، ص. 50- 52.
2- د. جمال السيد ضلع، «قضايا الدولة في إفريقيا»، مجلة الدراسات الإفريقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ع25، 2003)، ص. 50.

الأسباب الخارجية للثـــورات

يُمكن تلخيص الأسباب الخارجية التي أدَّت لتفجُّر الثورات العربية في مجموعتين من الأسباب؛ أولهما: الدفع الخارجي للتحول نحو الديمقراطية: والذي برز في الأجندة الدولية في إطار تحوُّلها نحو العولمة. وثانيهما: تأثير عدوى الانتشار، ففي أوائل موجة التحوُّل الديمقراطي ونجاحها شجَّعت الدول بعضها على السعي في طريق الديمقراطية[1].

وهكذا يتبيَّن أن هناك ثلاث نقاط مهمة حول دور الأسباب الخارجية في قيام ثورات الربيع العربي، أولها: أن الدعم الخارجي للتحول الديمقراطي قد تحوَّل إلي تحدٍ يواجه التحول الديمقراطي في البلاد العربية.

وثانيها: أن درجة تأثير العوامل الخارجية تختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف استراتيجيات الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلدان المستهدفة.

وثالثها: أن العوامل الخارجية في دول الربيع العربي قد لعبت دورًا هامًا في دعم وترسيخ النظم التسلطية.

وقد عمدت القوى الخارجية إلى حماية مصالحها عن طريق محاولاتها المستمرة لتوجيه الثورات بالشكل الذي يخدم تلك المصالح، وأدَّى تضارب تلك المصالح مع بعضها البعض، ومع مصالح دول الثورات ذاتها، إلى عرقلة مسارها، حيث استخدمت القوى الخارجية العديد من آليات الاختراق كتلك التي استخدمتها من قبل، وتسبَّبت في تفجُّر الثورات، وكان ذلك على ثلاثة مستويات، هي: السلطة، والنُخبة، والمجتمع.

فعلى مُستوى السُلطة كان التدخل أحيانًا يأتي على شكل مُساعدات مشروطة، تُقدمها القوى الكُبرى لتلك الدول، وأحيانًا من خلال الضغط على الحكومات، وربما من خلال الاختراق الخشن سواء من الداخل باستخدام الجهاز الأمني والعسكري للدولة، أو من الخارج من خلال مجلس الأمن، أما على مستوى النُخب، فهناك نُخب مُرتبطة بقوى خارجية، سواء عن طريق التعليم أو وسائل الإعلام أو منظمات المجتمع المدني، أو حتى النخب العسكرية.

وعلى مستوى المجتمع، فيكون بتشكيك الفرد والمجتمع في عدالة قضاياه بصورة تدريجية، ليصل إلى حد خلخلة البنية العقائدية، والتماسُك النفسي للمجتمع[2].

> درجة تأثير العوامل الخارجية تختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف استراتيجيات الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلدان المستهدفة.

1 - د. جمال محمد السيد ضلع، إشكالية التحولات الديمقراطية في إفريقيا بين جدلية الأولويات الداخلية والمطالبات الخارجية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، سلسلة الدراسات السياسية الإفريقية المحكمة، ع 135، يوليو 2009)، ص. 51.

2 - وليد عبد الحي، «استراتيجية الاختراق وإعادة التشكل»، في: أحمد سعيد نوفل (مُحرر)، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، فبراير 2014)، ص. 87.

الثورة بين الداخل والخارج

في محاولة لتفسير العلاقة بين الثورة والعلاقات الدولية؛ ظهرت عدة استراتيجيات تمثَّلت في استدعاء مفاهيم مهمة، مثل الثورة الاجتماعية، والثورة الدولية والدولية المضادة.

فالثورة الاجتماعية مفهوم جاء ليُركِّز على البُعد الداخلي الاجتماعي للثورة، ويُبرز الفرق بين الثورات الاجتماعية التي تؤدي إلى تحولات كُبرى في البنى الاجتماعية للدولة، والسياسية التي تتغير فيها النظم السياسية، دون تحوُّلات جوهرية في شكل المجتمع وعلاقاته الداخلية.

وقد قدَّم المفهوم تحليلًا لفهم الثورات يرى أن التركيز على العوامل الهيكلية الدولية في تفسير الثورة، يغفل عوامل داخلية مهمة، مثل الوكالة أو العامل الثقافي، وقدَّم لذلك طرحًا لخمسة عوامل تقود إلى ثورة اجتماعية ناجحة، وهي: ظروف تنموية متدهورة، نظام سياسي قمعي استبدادي مُشخصن، ثقافة سياسية مُقاومة فعَّالة، تراجُع اقتصادي، وفرصة يتيحها النظام الدولي.

أما الثورة الدولية، فهو مفهوم تناول التداخل بين الثورة والبُعد الدولي، لرصد أثر الثورات على تطور شكل النظام الدولي والتحوُّل في قيمه.

فهناك الثورة الدولية؛ وهي تلك التي تظهر في دولة بعينها، ولكنها أولًا تُشكِّل نموذجًا يُحتذى به لثورات مُحتملة في دول أخرى، وثانيًا تُمثِّل ثورة تستتبعها ثورة مُضادة من الدول الأخرى.

وهناك الثورة الدولية المُضادة؛ وفيها يتضح أن الثورات الحديثة تحمل بينها مُشتركًا يغفل عنه الكثيرون، ويتمثَّل في استنهاضها شكل من أشكال الثورة المضادة على المستوى الدولي، والتي تُعرف بأنها محاولة دولية من قِبل أطراف خارجية للإطاحة بنظام ثوري، أو لإجهاض الجهود الساعية للثورة في دولةٍ ما.

وتنطوي هذه على أنماط ودرجات مختلفة من التدخُّل قد تصل إلى حد استخدام العنف، أو تقديم دعم لأطراف داخلية بالسلاح والتدريب والتمويل، أو تعكير الصفو وتشويه الصورة الإعلامية، أو فرض عقوبات بهدف إفشال النظام الثوري، وبقدر ما تتبلور ثورة دولية مضادة، بقدر ما تزيد احتمالية تحوُّل الثورة في الداخل نحو الاستبداد، ومن ثمَّ فالثورة المضادة هي مساحة هامة تتقاطع فيها الثورة الداخلية مع الواقع الدولي الخارجي[1].

الخُلاصة:

في دول الربيع العربي؛ لا يُمكن النظر لثوراتها باعتبارها فقط انعكاسًا لمُتغيرات دولية خارجية، أو أنها مجرد تحقيق لإرادة الدول والمؤسسات الدولية المانحة، وإنما تشاركت العوامل الداخلية والخارجية لإنتاج تلك الثورات، التي تنعكس بلا شك على إعادة تشكيل المنطقة وموازين القوى في العالم ككل، ولذا لاقت تلك الثورات ما لاقت من ثورات مُضادة، ليس فقط في الداخل، وإنما في الخارج أيضًا، ليتحوَّل ربيعها إلى خريف، لكن فصول العام لم تنتهِ بعد.

1 د. أماني غانم – د. أميرة أبو سمرة، «الثورة ونظرية العلاقات الدولية»، في: نادية مصطفى وأمل حمادة (تحرير)، الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012).

ميدان التحرير: عن الفعل الثـــوري والذخائر السياسية

« الثورة قوية كالفولاذ، حمراء كالجمر، باقية كالسنديان، عميقة كحبنا الوحشي للوطن»
تشي جيفارا

عبد الرحمن حسام

باحث دكتوراه في النظرية السياسية والدراسات الحضارية.

مقدمة

شهد العالم العربي منذ نهاية عام ٢٠١٠ أحداثا كانت تعتبر فيما سبقها ضربًا من الخيال، بل كانت غير متخيلة أصلا، إذ اندلعت ثورات، وقامت حركات، وسقطت حكومات، ثم انطلقت ثورات مضادة سعت لوأدها في مهدها، وتمكنت من استعادة الزمام وتحكمها بمقاليد الأمور.

كانت الثورات حدثا غير متوقع كعادة الثورات التي قلما تكون مخططة ومرسومة قبلا، كما كانت حدثا متألقا ونبيلا أعاد الأمل للنفوس في مستقبل أكثر إشراقا، وأقل ظلما وظلمة.

لقد كانت الثورات كذلك حدثا كاشفا أماط اللثام عن الإمكانات والقدرات الكامنة في ثنايا الوطن ورحمه، فكشفت عن أفضل ما فيه، لكنها كذلك كشفت عن أسوأ من فيه.

ثمة أسباب هيكلية عميقة ممتدة تاريخيا للثورات العربية.

سياسيا؛ تعاني الدول العربية من انعدام الديمقراطية، وامتداد القمع وتقييد الحريات، خاصة في ظل تمديد قانون الطوارئ لأمد غير محدود، بما يشكل تأصيلا وترسيخا لحالة الاستثناء، كما تعاني الدول العربية من تغول الدولة والهشاشة المؤسسية، والضعف الشديد للأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني.

اقتصاديا؛ تتقلص الطبقة الوسطى باستمرار، وتزداد الأحوال المعيشية سوءً يوما بعد يوم، إضافة للفساد المستشري في جنبات ومفاصل المجتمع والدولة.

فضلا عن ذلك؛ تعاني الدول العربية من عسكرة للدولة والمجتمع وهي حالة تكاد أن تكون عامة وشاملة، مع تنوعات لهذه العسكرة وتقاطعات مع القبلية والطائفية وغيرها، وتسيطر على الدولة العربية المعسكرة أوليجاركية حاكمة، تعد بمثابة جماعة وظيفية تحمي مصالح الخارج، فيما تعزز من مكاسبها الذاتية ونهبها لثروات الوطن. كذلك فإن انسداد الأفق، وانعدام الأمل في الإصلاح أو التغيير من داخل النظام، عامل مهم من عوامل اشتعال الثورات.

ولكن هل يعني استمرار أسباب الثورة استمرار الثورة ذاتها؟ إذا كنا نقصد بالحالة الثورية موجة ثورية محددة، فإنه بطبيعة الحال لا يمكن المجادلة باستمرار الحالة الثورية العربية التي اندلعت أواخر عام ٢٠١٠، صحيح لقد انتهت هذه الموجات وتم إخماد نارها وقطع جذورها، لكن هذا لا يعني انتهاء الثورة كمطلب وحلم، أو بالأحرى لا يعني انتهاء أسباب الثورة ومقتضياتها، إذ لا زالت ذات الأسباب البنيوية والعوامل الهيكلية مستمرة، بل وتزداد وطأة كل يوم.

لذلك فإنه يمكن الجزم باندلاع موجة، أو موجات ثورية جديدة، وإن كان من الأكيد عدم قدرتنا على التنبؤ بوقتها وكيفيتها وصيرورتها، ولعل من أهم أسباب ذلك انفتاح الخيال السياسي على إمكانية التغيير، واختبار مذاق الحرية، ولو لبرهة من الزمن.

لقد كان الربيع العربي حدثا استثنائيا في التاريخ الحديث لمنطقتنا العربية والإسلامية، ومن المهم الالتفات إلى أنه برغم إخماد موجاته الأولى، وفت عضد جيل الربيع العربي، فإن ما حدث قابل دوما للاستدعاء من جديد والبناء عليه، وإنتاج جيل ثوري جديد يتجاوز مآزق ومثالب الحراك الأول.

وثمة مآزق ومثالب كثيرة وقعت فيها واتسمت بها الثورات العربية، نركز في هذا المقال على فكرة «الذخائر السياسية» للفاعل الثوري والسياسي (Political Repertoires)، ونضرب مثالا بميدان التحرير في الحالة المصرية.

برغم إخماد موجاته الأولى، وفت عضد جيل الربيع العربي، فإن ما حدث قابل دوما للاستدعاء من جديد، والبناء عليه، وإنتاج جيل ثوري جديد، يتجاوز مآزق ومثالب الحراك الأول

ميدان التحرير: نقطة ضعف أم قوة؟

يعرف تشالز تللي الذخائر السياسية -ويمكن فهمها كذلك على أنها «خزان الخبرات»- بأنها «الأنساق المحدودة والمألوفة والمخلَّقَة تاريخيا، المتعلقة بالحراك المؤدي لصناعة الادعاءات، والتي في أغلب الظروف تحدد إلى درجة كبيرة الوسائل التي ينخرط الناس من خلالها في السياسة التنازعية[1]» .

فالذخائر السياسية تعني ببساطة تصورات وأدوات ومسارات الفعل السياسي والثوري على المستوى الاستراتيجي والتكتيكي، ومن المهم للغاية دراسة مسألة الذخائر السياسية ودورها المركزي في السياسة التنازعية، إذ يمكن لنا رؤية وإدراك أخطاء أساسية للثورة المصرية من منظور فشل أو غياب مجموعة من الذخائر السياسية المحددة[2] ، والتساؤل حيال القوة والذخائر والأصول السياسية التي امتلكتها أو كان يمكن أن تمتلكها الثورة.

كانت القوة السياسية والاجتماعية للثورة تنبع من طموح الناس للتغيير السياسي والحرية والعدالة والعيش الكريم، لكن على مستوى الذخائر السياسية فإن الذخيرة الوحيدة التي امتلكتها الثورة كانت احتلال ميدان التحرير.

كان هذا الفعل ناجحا جدا في البداية، إذ فاجأ النظام وأدى في النهاية لرحيل مبارك، لكن القوى السياسية والثورية أساءت استخدام هذه الذخيرة السياسية وحمّلتها فوق طاقتها، مما أفقدها الزخم وأدى في النهاية لاستنزاف قوة هذه الذخيرة السياسية، وإفراغها من معناها.

كان ميدان التحرير مشروعا تشاركيا، ويوتوبيا متحققة على أرض الواقع،

كان ميدان التحرير مشروعا تشاركيا، ويوتوبيا متحققة على أرض الواقع

1-. Tilly, C. (2010). Regimes and repertoires. University of Chicago Press, p. vii.

2- . راجع مثلا: Ketchley, N. (2014). Contentious politics and the 25th January Egyptian revolution (Doctoral dissertation, The London School of Economics and Political Science (LSE))؛ Said, A. S. (2014). The Tahrir Effect: History, Space, and Protest in the Egyptian Revolution of 2011 (Doctoral dissertation).؛ Sika, N. (2017). Youth activism and contentious politics in Egypt: Dynamics of continuity and change. Cambridge University Press.

ومثّل في الوقت نفسه مساحة مادية واجتماعية ورمزية، كما تحول في النهاية إلى رمز وقلب الثورة المصرية.

برز ميدان التحرير باعتباره الذخيرة السياسية المركزية للثورة، إذ كان الصوت والمساحة المركزية للثورة، والنقطة التي تلاقت عندها مجموعة من الذخائر السياسية الأخرى.

ويمكن النظر إلى ميدان التحرير باعتباره عدسة يمكن منها النظر إلى نجاحات وإخفاقات الثورة، مثلا كان التحرير يعبر عن مفارقة أساسية: فمن جهة برز التحرير باعتباره الصوت المركزي للثورة، وهو ما ضخم من حجم الحدث، وساعد في التعبئة والحشد، لكن من جهة أخرى؛ ركز التحرير الثورة في مكان واحد، وهو ما حجَّم من التعبئة والحشد في أماكن أخرى، وقزَّم أصواتا وقضايا أخرى داخل التحرير نفسه، كما منع تطوير أجندة ثورية أكثر راديكالية.

لقد صعد التحرير كذخيرة سياسية وسقط في فترة زمنية قصيرة، كما انهارت فعاليته نتيجة أن كثيرا من الأجزاء المهمة التي جعلت هذه الذخيرة ناجحة في المرة الأولى، كانت مفتقدة خلال التوظيف المتكرر لتلك الذخيرة.

كاستراتيجية؛ تحوّل احتلال ميدان التحرير من كونه نمط الحراك المركزي للثورة المصرية وصورتها الذهنية الأساسية، إلى استراتيجية غير ذات كفاءة اعتبرت رمزا على فشل الثورة خلال الفترة الانتقالية ٢٠١١-٢٠١٢.

ساهمت مجموعة من العوامل في تعزيز ونجاح التحرير كذخيرة سياسية، من جهة أولى؛ كان للميدان في حد ذاته أهمية تاريخية وجغرافية بارزة، ومن جهة ثانية؛ برز التحرير باعتباره التتويج النهائي للثورة المصرية، فمثلا كانت كل المسيرات تنطلق كي تنتهي إلى ميدان التحرير.

ومن جهة ثالثة؛ كان تنظيم ميدان التحرير فريدا جعله جمهورية كاملة، ومن جهة رابعة؛ كان الميدان نتيجة تنظيم وقيادة مجموعة متعددة ومتنوعة من التحالفات والحركات السياسية والطبقية والشبابية، وهو ما جعل التنظيم بالغ الكفاءة، وجعل من التحرير ذخيرة سياسية بالغة القوة.

ومن جهة خامسة؛ وللمفارقة فإن استجابة النظام عززت من مركزية وصعود ميدان التحرير، إذ ركزت استراتيجيات النظام المتنوعة الهادفة لقمع الحراك الثوري على ميدان التحرير خلال الثمانية عشر يومًا.

كيف فقد الثوار ميدانهم؟

استمر تصاعد الحشد والتعبئة في الميدان عقب تنحي مبارك في فبراير ٢٠١١، وتحوّل إلى استراتيجية محبذة خلال الفترة الانتقالية، وكان دوما ما يتم وسم العودة للميدان باعتبارها عودة للثورة من جديد، ولكن لم يكن لأي من هذه المحاولات فرصة النجاح في إعادة إنتاج مشهد الثورة الأول للتحرير كذخيرة سياسية، سواء في حجمه، أو طاقته، أو فعاليته.

ومنذ ١٢ فبراير ٢٠١١ وحتي ٥ ديسمبر ٢٠١٢ شهد الميدان عشر اعتصامات، لم يكن أي منها ذا تأثير سوى ثلاثة فقط، وكانت الاعتصامات في التحرير التي أعقبت تنحي مبارك أصغر على نحو دراماتيكي من الاعتصامات الأولى في الميدان خلال بداية الثورة، كما اعتاد المتابعون وصفها باعتبارها «اعتصامات في التحرير»، وليس بكونها «معسكر الثورة».

وساعد صغر حجم الاعتصامات اللاحقة على تصديق وصف الإعلام للمحتجين باعتبارهم «بلطجية»، وليسوا ممثلين عن الشعب، وكان المنطق المسيطر على المحاولات المتكررة لاحتلال ميدان التحرير هو أنه إذا كان احتلال ميدان التحرير هو الأداة الثورية المركزية، فإنه يمكن استخدامها من جديد بالتأكيد، ولكن هذا لم يحدث، وإنما على العكس تغيير معنى التحرير ومفهومه، وخاصة في ظل تنازع المحتجين على الميدان ومعناه، والتحولات في الأجندة السياسية

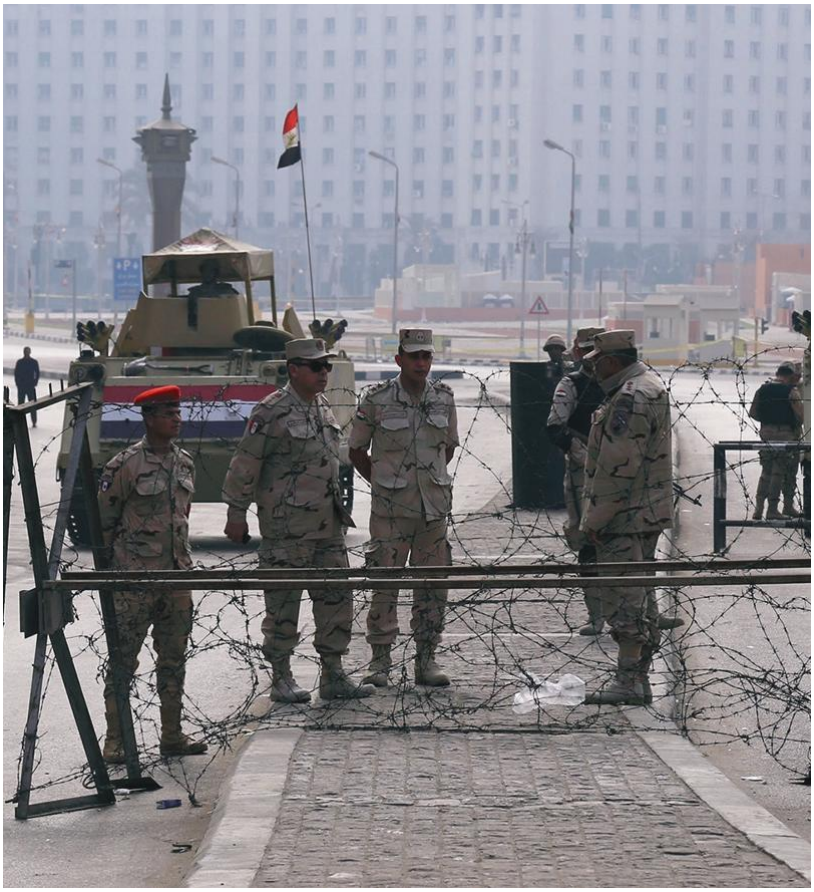

للقوى السياسية المتنازعة.

خلال الفترة الانتقالية تغير التحرير كذخيرة سياسية ليس فقط على مستوى الأعداد والتشكيل، بل على مستوى الديناميات اللوجيستية الأخرى، حيث كانت الأعداد لا تتعدى بضع مئات قليلة، وكانت الاعتصامات ضعيفة جدا، وعاجزة عن إقامة معسكر والاحتفاظ به.

كذلك كانت الأعداد القليلة تعني التجانس، على عكس تحرير الثورة وأيامه الأولى، الذي ضم ألوانا متعددة من الطيف السياسي من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن مختلف الطبقات الاجتماعية، وكانت الاعتصامات في الفترة الانتقالية تتكون أساسا من الشباب اليساريين.

وعلى مستوى المساحة، وعلى عكس تحرير الثورة الذي ملأ جنبات الميدان الضخم، فإن الاعتصامات اللاحقة كانت بالغة الصغر ومحدودة داخل «الصينية»، وعلى مستوى العلاقة بين النظام والتحرير كذخيرة سياسية، فقد تغيرت هذه العلاقة على نحو جذري عقب تنحي مبارك.

خلال الأيام الأولى للثورة، فقد النظام قدرته على التحكم وبدا في حالة أزمة، ولكن بعد ذلك أعاد النظام تنظيم نفسه وتأسيس قوته، من خلال انخراط الأجهزة العسكرية والمخابراتية في شئون الأمن الداخلي، ومن خلال الحملات الإعلامية المضادة التي استهدفت تجريم المعتصمين ووصمهم بأنهم مجموعة من «البلطجية».

هذا بالطبع فضلا عن الاستخدام المفرط للعنف، ومحاولات اختراق المعتصمين، في الاعتصامات اللاحقة لتنحي مبارك فقد المعتصمون التحكم في الميدان، وكانوا مكشوفين، وعانوا من الضعف الشديد، كما جرى فض كل الاعتصامات تقريبا بالقوة على يد قوات الأمن.

لم يكن استخدام النظام للعنف أمرا جديدا، إلا أن الأعداد القليلة للمعتصمين وافتقادهم للدعم الشعبي نبه النظام إلى إدراك الضعف الشديد للاعتصامات اللاحقة، ومن ثم تصاعد عنف الدولة ضدهم حتى فقد المعتصمون في التحرير الزخم، كما فقدوا الدعم الشعبي والقدرة على التحكم، وفي المحصلة فقدوا الميدان.

فقد المعتصمون في التحرير الزخم، كما فقدوا الدعم الشعبي والقدرة على التحكم، وفي المحصلة فقدوا الميدان

دور جهاز الدولة المصرية في إفشال ثورة يناير

سُبل

عبد الرحمن عادل

باحث مصري في العلوم السياسية

تمتلك مصر جهاز دولة عتيد، ترجع نشأته إلى عهد محمد على باشا منذ نحو ١٨٢٠م، أى أننا إذا حسبنا عمره الآن فإنه يكون يزيد عن المائتي عام، وفي مقابل هذا الجهاز العتيد الذي يتطور باستمرار ويتسلح بأنظمة إدارية حديثة، لم يشهد المجتمع المصري أى نظام حكم يقوم على وجود حقيقي لنظام برلماني منتخب انتخابًا حرًا نزيهًا، ويمارس عمله في استقلالية عن السلطة التنفيذية إلا في سنوات متفرقة لا يزيد مجموعها على تسعة أعوام على مدار تاريخه. ومن ناحية ثالثة، فإن مصر عاشت في حالة الطوارئ، والتي تعني من الناحية القانونية منح السلطة التنفيذية وجهاز إدارة الدولة سلطة إصدار القوانين بدلًا من السلطة التشريعية، وإمكان إنشاء محاكم قضائية خاصة بدلًا من السلطة القضائية المستقلة منذ العام ١٩٣٩م، حينما أُعلنت في ظل دستور ١٩٢٣م بسبب الحرب العالمية الثانية، واستمرت حالة الطوارئ مطبقة وقائمة في مصر حيث لم تُرفع إلا في سنوات معدودة لا تبلغ إلا عشرة أعوام متقطعة تقريبًا، وكانت الدولة في تلك السنوات تُشرع قوانين بديلة تضمن تحقيق ما كانت تحققه حالة

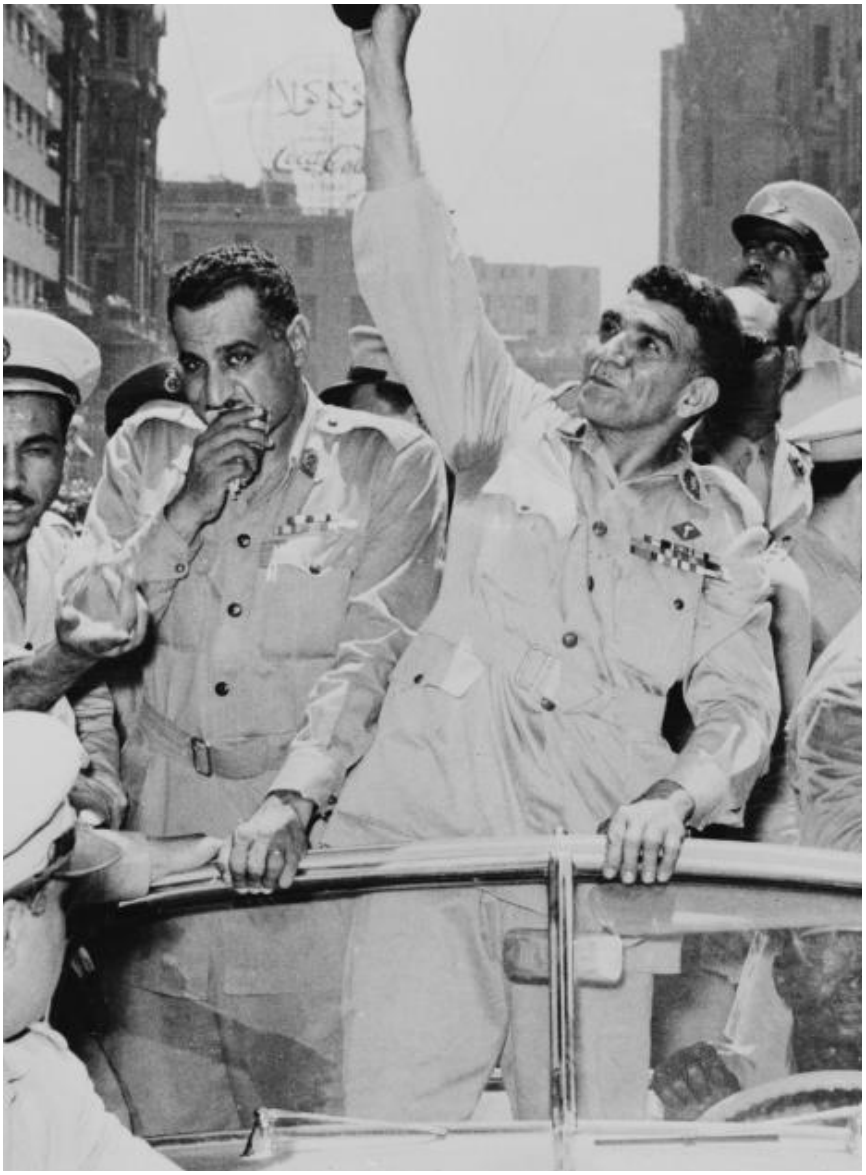

الطوارئ مثل قانون تدبير أمن الدولة عام ١٩٦٤م وقانون منع التظاهر عام ٢٠١٣م[1] .

ومعنى هذا أننا في مصر خلال قرابة ثلاثة أرباع قرن أو يزيد، عشنا في حالة طوارئ ثابتة اعتاد عليها جهاز الدولة، وتشكلت في إطارها تجاربه ومهاراته وأساليب إدارته للشؤون العامة وللتعامل مع المواطنين، أى اعتياده على التعامل في إطار سلطات طليقة من القيود، ومن ثم فإن واحدية هذا التنظيم وشموله، وعدم قيام تشكيلات أهلية خارجة عنه توازنه أو توازيه، قد أورثه نوعًا من الاستبداد والتحكم.

وهكذا انحاز هذا الجهاز في الصراع السياسي الذي أعقب اندلاع ثورة يناير ضد الثورة باعتبار أنها ستحد من استبداده، ومن سلطاته المطلقة التي اعتاد العمل في إطارها، بل وربما ستعيد تشكيل قواعده وشبكة علاقاته المؤسسية، بما يغير الوضع القديم الذي استمر لعقود طويلة.

وأما عن تاريخ موقف جهاز الدولة من الثورات المصرية -والذي هو من الأهمية بمكان معرفته والاطلاع عليه لفهم دور هذا الجهاز جيدًا في الواقع المصري- نجد أن الثورات التي حدثت في مصر وكان جهاز الدولة مشاركًا فيها بأحد مكوناته هى التي لاقت نجاحًا ولو نسبيًا.

فنجد أن ثورة ١٨٨٢م قامت بمشاركة القوات المسلحة بقيادة عرابي والحزب الوطني حينها ممثلًا للجماهير، وثورة ١٩١٩م اشترك فيها جهاز الدولة بإضراب شامل أفقد الإنجليز قدرتهم

> انحاز هذا الجهاز في الصراع السياسي ضد الثورة باعتبار أنها ستحد من استبداده ومن سلطاته المطلقة التي اعتاد العمل في إطارها.

1- طارق البشري، جهاز الدولة وإدارة الحكم في مصر المعاصرة، دار نهضة مصر، 2015، ص 17-18.

على السيطرة، وحققت النتائج المعروفة تاريخيًا، وكذلك ثورة [2]١٩٥٢م كانت بتحرك من القوات المسلحة أهم أركان جهاز الدولة المصري ، وأخيرًا فإن ثورة يناير والتي كانت شعبية بامتياز كان القول الفصل لها ولما آلت إليه على يد جهاز الدولة[3]، متمثلًا في القوات المسلحة في ١٠ فبراير ٢٠١١ أول الأمر، ثم اشتراك باقي مكونات الجهاز في ابتلاع الثورة وإجهاض منجزاتها على طول الفترة بين ٢٠١١ و٢٠١٣.

وعليه؛ فإن هذه الورقة تبحث في دور جهاز الدولة المصري في إفشال ثورة يناير، وتحديدا في الفترة ما بين اندلاعها وحتى الانقلاب عليها وإجهاض منجزاتها، وصولًا لعودة النظام القديم في ثوبه العسكري الجديد، وجهاز الدولة الذي أقصده هنا؛ هو المؤسسات وشبكة العلاقات والتفاعلات التي تقوم بينها لتسيير شؤون الدولة في كافة مناحيها الإدارية والاجتماعية والخدمية والاقتصادية..إلخ.

وتنطلق الورقة من مقولة مفادها: **إن جهاز الدولة المصري بمؤسساته وشبكة علاقاته لعب دورًا هامًا في إفشال الثورة وإحباط منجزاتها، وإعادة النظام العسكري مرة أخرى للسلطة.**

2 - تحرك عسكري ضد الحكم الملكي، عُرف في البداية باسم «الحركة المباركة» ثم أُطلق عليه ثورة 23 يوليو.
3 - طارق البشري، ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة، دار البشير، 2014، ص 32-33.

أولًا: جهاز الدولة والصراع السياسي بعد الثورة (2011-2012)

تبلور الصراع السياسي بعد سقوط حسني مبارك في ثلاث قوى رئيسة؛ **الأولى: التيار الإسلامي:** ونواته جماعة الإخوان المسلمين، وهى جماعة ذات قاعدة جماهيرية واسعة، وتشكيلاتها التنظيمية غلب عليها الطابع الدعوي أكثر من التمرس في العمل السياسي، **والثانية: جهاز الدولة:** ونواته الجيش، وهى قوة استبدادية لم تعتد العمل الديمقراطي، ولا اقتنعت بالمبادئ الرئيسية لهذا العمل، من حيث تداول السلطة، وتغيير القيادات السياسية السيادية تغيرًا دوريًا، **والثالثة: التيار العلماني بشقيه الليبرالي واليساري:** ونواته الإعلام، والمقصود بالنواة هنا ما تتركز فيه أهم قوة سياسية منظمة للتيار، وهذه الأخيرة هى قوة ليس لها قدرة ذاتية منظمة لبلوغ سدة الحكم، وإن كان لها دور في تأييد إحدى القوى الأخرى للسلطة أو إبعادها عنها[1] .

كان الإعلام (رسمي وخاص) رفقة المؤسسة الأمنية هما أول المواجهين للثورة، وأول الساقطين أمامها كذلك، فالمؤسسة الأمنية سقطت سريعًا أمام جموع الثوار، وانسحبت من الميادين ونزل الجيش للشارع بدافع التأمين، أما الإعلام فقد استمر أيامًا ينافح عن النظام البائد حتى خطاب التنحي، وقد تطور خطابه في ذلك على عدة مراحل هى[2] :

أولًا: التجاهل والإنكار وذلك في بداية اندلاع الأحداث.

1 - المصدر السابق، ص 9-15.
2 - محمد شومان، الإعلام المصري وثورة 25 يناير، في الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 371-377.

ثانيًا: استخدام خطاب ترويعي تخويفي، وتخيير المصريين بين الفوضى وغياب الأمن، أو استمرار نظام مبارك.

ثالثًا: استخدام الفزاعات مثل؛ فزاعة الفوضى، والمؤامرة الخارجية، والغزو العسكري الأمريكي والإسرائيلي، والتطرف الإسلامي، واستهداف الاقتصاد وضرب السياحة، وأخيرًا فزاعة الفراغ السياسي.

رابعًا: خطاب شيطنة الثوار، ووصفهم بأنهم عملاء ومأجورين لجهات أجنبية، واختُلقت في هذا أكاذيب كثيرة عن سلوك وأخلاق الثوار في الميدان، ووُظف في ذلك بعض الفنانين والمشاهير.

خامسًا: استجداء العاطفة بعد خطاب مبارك الذي طلب فيه تركه حتى انتهاء ولايته في سبتمبر ٢٠١١، وتمنيه أن يموت ويدفن في وطنه الذي عمل على خدمته.

لكن ما أن سقط مبارك حتى تحول الإعلام تحولًا ميكافيلليًا سريعًا، من مناهض ومحارب للثورة إلى نصير لها وللشباب الثوار وشهدائها الأبرار.

ثم تولى الجيش زمام الأمور، وقد كان في عهد حسني مبارك بعيدًا عن الواجهة السياسية ونظام الحكم، الأمر الذي جعل له قبولًا شعبيًا، بالرغم من كونه مكون من مكونات جهاز الدولة، وقد عمل الجيش في تلك الفترة بوجهين، وجه مؤيد للثوار ومطالبهم كما كان يأتي في البيانات الرسمية والخطابات وداعم للتحول الديمقراطي، والآخر يحاول تفريغ الميدان ممن فيه، وفض حالة التجمهر في الشارع، فقد طلب الجيش من المتظاهرين إخلاء الميدان ليلة «موقعة الجمل»، كما أنه لم يتدخل لفض الاشتباك الذي دار يومها، ولم يتردد بعد ذلك في استخدام السلاح والعنف ضد المتظاهرين العزل طوال الفترة الانتقالية التي حكم فيها، وتشهد على ذلك أحداث كثيرة، أحداث ماسبيرو، ومحمد محمود، والعباسية، ووزارة الدفاع.

لم يلغ الجيش قانون الطوارئ المفروض منذ عام ١٩٨١، ولا عمل على إيقاف محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، ولم يسعَ إلى تفكيك جهاز الأمن سئ السمعة، بل تحالف معه بعدما سيطر عليه، كما حصن ضباطه المتهمون بالفساد من الملاحقة القضائية (بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١١[3]) ودخل الجيش في مواجهة مع الثوار استمرت حتى الانتخابات الرئاسية، فلم يكن الجيش يعمل على تنفيذ أى من مطالب الثورة إلا بعد مليونيات ومظاهرات قادها «ائتلاف شباب الثورة»، وبالكاد كان يحقق لهم مطلبًا من المطالب التي قدموها له فيشعرون بانتصار عظيم، فتغيير حكومة أحمد شفيق بحكومة عصام شرف والتي كانت كلها من فلول النظام القديم (أى من أبناء جهاز الدولة) لم يثر اعتراض الائتلاف، بل أثار لديهم فرحة عارمة كهدف استراتيجي تم تحقيقه، ومع انشغال الإخوان بالتجهيز للانتخابات لأنهم الفئة الأقدر على التنظيم وصاحبة القاعدة الشعبية الأكبر، بدا واضحًا أن شرخًا عميقًا في صفوف من شاركوا في الثورة يمكن استغلاله لابتلاعها من قبل الدولة العميقة والنظام القديم، بعد معركة استنزاف للقوة طويلة نسبيًا. ومن ثم يمكن القول أن المجلس العسكري، قد عمل جهده لكى يحافظ على جهاز الدولة كما هو بأقل خسائر ممكنة، فتغيير اسم جهاز أمن الدولة إلى جهاز الأمن الوطني مثلًا لم يغير شيئًا، ولم يلغ وجود الجهاز بشكل فعلي، بل إن معظم من تولوا معه مسئولية الحكم كوزراء كانوا من رجال جهاز الدولة السابقين.

وإلى جانب المؤسسة العسكرية كان أحد مكونات الجهاز وهو القضاء لا يزال قويًا متماسكًا، وقد لعب دورًا هامًا

لم يلغ الجيش قانون الطوارئ، ولا عمل على إيقاف محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، ولم يسعَ إلى تفكيك جهاز الأمن سئ السمعة، بل تحالف معه بعدما سيطر عليه.

3 -عزمي بشارة، ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص ص 60، 80.

أيضًا في الحفاظ على جهاز الدولة، وإجهاض الثورة، مُستغلا سمعته بكونه مؤسسة مستقلة غير خاضعة لأي سلطة أخرى، وهو ما أثبت الواقع كذبه فيما بعد.

وقد تجلى دور القضاء في المحاكمات الهزلية التي أجراها لرموز نظام مبارك، وما قامت به المحكمة الدستورية قبيل انتخابات الرئاسة بحل مجلس الشعب، بدعوى عدم دستورية طريقة انتخاب ثلث أعضائه المستقلين[4] ، لتحتفظ المؤسسة العسكرية لنفسها بالسلطة التشريعية، وقد كان للمحكمة الدستورية سوابق تاريخية في ذلك، فقد كانت تقضي بعدم دستورية قانون الانتخابات وتحل المجلس إذا ما أراد النظام الحاكم ذلك؛ مثل ما حدث في مجلس ١٩٨٤ ومجلس ١٩٨٧ لأن نسبة المعارضة كانت كبيرة، كما حكمت في عام ٢٠٠٠ ببطلان انتخابات ١٩٩٠ و١٩٩٥ لنقص الإشراف القضائي على عملية الانتخابات، لكن هذا الحكم لم يأت سوى بعد انتهاء مدة المجلسين لأن كلاهما كان ذا أغلبية للحزب الحاكم وبلا معارضة تذكر، فلم يكن الحكم مؤثرًا[5] ، وهو مؤشر على عبثية النظام القضائي في مصر.

4 - ذكر الدكتور سيف عبدالفتاح المستشار السابق للرئيس الراحل محمد مرسي، أن المستشار طارق البشري حذر المجلس العسكري من طريقة الانتخابات هذه لأنها قد تكون غير دستورية، وكان فاروق سلطان رئيس المحكمة الدستورية حاضرا، فسأل طنطاوي فاروق سلطان: تمشي؟ فرد: تمشي يا سعادة المشير.متاح على الرابط: https://youtu.be/GE6BdgqT1SM.

5 - طارق البشري، جهاز الدولة وإدارة الحكم في مصر المعاصرة، مرجع سابق، ص ص 172، 173.

ثانيًا: جهاز الدولة والطريق إلى الانقلاب (2012-2013)

إن جهاز دولة عميق الجذور والسلطات كالجهاز المصري إنما يشبه القلعة، والداخل إلى القلعة إما أن يسيطر عليها ويحكمها، وإما أن يدخلها أسيرًا، ومؤسسات الدولة تملك مد رئيسها بالمعلومات التي يتخذ قراراته على أساسها، وهى من يملك طريقة تنفيذ قراراته، وبهذين الأمرين تكون قد أحاطت بالرئيس؛ أى تكون قد حاصرته[1] ، وهذا الذي حدث مع الرئيس المنتخب انتخابًا حرًا لأول مرة في تاريخ مصر. فبعد أن فاز مرسي بالانتخابات الرئاسية، وخسر التيار العلماني بأحزابه أمام التيار الإسلامي في كل الاستحقاقات الانتخابية التي جرت بعد الثورة، تحول هذا الأخير إلى صف جهاز الدولة ليعتمد عليه في مواجهة التيار الإسلامي[2] .

وكان جهاز الدولة قد استعاد توازنه وشيئًا من عافيته، وبدأ معركة من اليوم الأول لتولى الرئيس المنتخب بهدف إفشاله وإحباط تجربته، فقد كانت المخابرات العسكرية قد استحوذت على علاقات المخابرات العامة ومباحث الأمن الوطني بالصحافيين والكتاب ومالكي وسائل الإعلام، إضافة إلى شبكاتها[3] هى ، وبدأت بتوظيف تلك الأذرع كما وصفها السيسي في أحد تسريباته لإحكام قبضتها على مفاصل

1 - طارق البشري، ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة، مرجع سابق، ص39.
2 - مارينا أوتاواي، الأحزاب السياسية في مصر: مسيرة الانحطاط، ترجمة: عبدالرحمن عادل، منتدى العاصمة، 20 أغسطس 2020، متاح على الرابط: https://2u.pw/j1nu9.
3 - عزمي بشارة، ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب، مرجع سابق، ص102.

الدولة.

حاول الرئيس أن يواجه الدولة العميقة التي طوقته منذ تولى الحكم بمجموعة من القرارات والقوانين؛ فبمجرد ما تولى السلطة أعلن قرارًا جمهوريًا بإعادة مجلس الشعب للعمل، لكن المجلس العسكري عقد اجتماعًا طارئًا بعد ساعتين من قرار الرئيس، وأصدر بيانًا للتعبير عن قلقه من إعلان الرئيس، تلاه تحرك المحكمة الدستورية العليا وتداعيها للانعقاد في صباح اليوم التالي -في سابقة تاريخية- لتقرر إبطال قرار الرئيس، فما كان من الرئيس إلا إعلان احترامه لقرار المحكمة.

ثم أصدر الرئيس إعلانًا دستوريًا في أغسطس ٢٠١٢ ألغى فيه الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري، وأقال قادة المجلس العسكري (حسين طنطاوي وسامي عنان)، وهو الإعلان الذي لاقى ترحيبًا من معظم التيارات والأحزاب السياسية حينها.

وأمام المهزلة القضائية التي سميت بمهرجان البراءة للجميع، وحالة الاضطراب والمعارضة المستمرة والمتأججة ضده من التيار العلماني، أصدر الرئيس في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ إعلانًا دستوريًا جديدًا يقضي بإعادة محاكمة رموز نظام مبارك، وعزل النائب العام عبد المجيد محمود، وحصَن فيه الجمعية التأسيسية للدستور، كما منح نفسه حق اتخاذ أى إجراءات وتدابير تجاه أى خطر يهدد ثورة يناير، وجعل ما يصدر عنه من قرارات غير قابل للطعن.

وهو ما أثار ردود فعل التيار العلماني وفلول نظام مبارك ومؤسسات الدولة (ممثلة في القضاء والمجلس العسكري)، وشُنت حملة غير مسبوقة على الرئيس حتى يتنازل عن هذا الإعلان أو يلغيه، وهذا الإعلان جاء أصلًا كرد فعل على عملية التعويق التي تتعرض لها مسيرة الثورة، كما جاء في التعديل الدستوري المستفتى عليه في ٢٠١١.

يمكن القول أن جهاز الدولة قد عمل بكل إمكاناته لإغراق الرئيس الجديد في حالة من الفشل، موظفًا في ذلك كل مؤسساته من إعلام وقضاء ومؤسسات أمنية؛ فقد صرح وزير الداخلية السابق محمد إبراهيم أنه عمل على إعادة جهاز أمن الدولة لسابق عهده، كما اعترف في لقاء بعد الانقلاب أنه لم يكن ينفذ التعليمات الآتية من الرئاسة، واعترف ثروت جودة وكيل المخابرات السابق بأن جهاز المخابرات العامة لم يعط معلومة واحدة صحيحة للرئيس مرسي[4]، بل وحتى المؤسسات الخدمية من قبيل الكهرباء، أحدثت أزمة مفتعلة أوقفها السيسي بعد الانقلاب مباشرة، وكذلك حدثت أزمة بنزين وغيرها.

4 - انظر: https://youtu.be/mcbbKi46yNc.

خاتمة:

أردت أن أبين في هذه المقالة وفي حدود مساحتها الصغيرة، أن أحد عوامل فشل ثورة يناير هو جهاز الدولة المصري العتيد، والذي تمكن من المحافظة على ذاته من خلال مكوناته المختلفة وتمكن من استغلال الشقة والاختلاف بين من شاركوا في الثورة وقاموا بها، ليتمكن من ردعهم جميعًا في النهاية والقضاء عليها، ولم تكن المقالة تركز على عوامل أخرى عديدة، وإن كانت تطرقت إليها عرضًا كالخلاف الأيديولوجي، والفرقة بين المشاركين في الثورة، وغيرها من الأسباب.

لقد استغل جهاز الدولة في أول الأمر جهوزية الإخوان لخوض الانتخابات ونسق معهم باعتبارهم الطرف الأنضج والأقدر على تسلم السلطة، وانشغل الإخوان بهذا عن مسائل أخرى كانت أكثر أهمية في ذلك الوقت، كما أنه في النهاية تحالف مع التيار العلماني للقضاء على حكم الإخوان ونجح في ذلك، ومن ثم أوقع بالطرفين ونكل بهما.

وأخيرًا، فإن من الدروس التي أردت إيضاحها هنا، أن من قاموا بالثورة على النظام القديم، أرادوا القضاء عليه باستخدام أجهزته ومؤسساته، ومحاكمته بقضائه، بل إن مخاطبتهم للمؤسسة العسكرية في أول الثورة كانت عبارة عن مطالب توجه لهم في المظاهرات لتنفيذها، وكذلك أراد الرئيس الراحل مرسي أن يحكم ويسير شؤون الحكم بجهاز الدولة كما هو، فابتلعه الجهاز ولفظه، وأنهي تجربته، وتجربة الثورة برمتها.

“
استغل جهاز الدولة جهوزية الإخوان لخوض الانتخابات ونسق معهم باعتبارهم الطرف الأنضج والأقدر على تسلم السلطة، وانشغل الإخوان بهذا عن مسائل أخرى كانت أكثر أهمية.
”

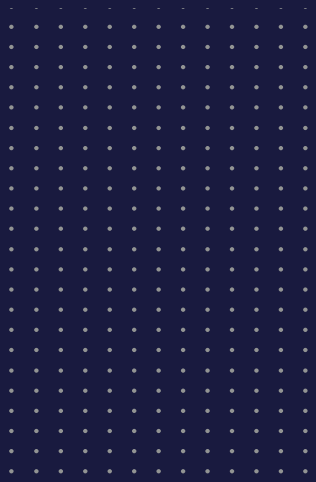

سُبل

subulmagazine.com

subul.magazine@gmail.com

facebook: subul.magazine